



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف المسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



تقرير ترسّص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس تخصص اقتصاد دولي  
تحت عنوان:

# دور منظمة أوبك في ضبط أسواق النفط في العالم

تحت إشراف:

أ.د. بن محاد سمير

إعداد الطلبة:

❖ حريزي عبد الله

❖ حلبيم طارق

❖ عمرون محمد مبارك

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ  
الْحٰمِدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰالَمِينَ  
الْمُبَشِّرُ بِالْجَنَّةِ  
بِرَبِّ الْجَنَّاتِ

## شَكْر وَمَرْفَان

الحمد لله العظيم على كرمه ونعمه والصلة والسلام على ذي خير  
خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم، والحمد لله الذي وفقنا  
وأعانتنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ونشكر الله الذي يسر  
لنا من عباده ذوي الفضل والعلم لإتمام هذه المذكرة  
فإن أصينا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

ونتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل "بن معاذ سمير"  
الذي أشرف على هذا العمل المتواضع وساعدتنا في إنجازه  
كما نشكره على المعلومات التي أمدنا بها لإعداد هذه المذكرة  
من خلال توجيهاته القيمة

## الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف المرسلين  
سيدينا محمد صلى الله عليه وسلم... أما بعد ....  
نمدّي ثمرة جهودنا المتواضع هنا.....  
إلى أعز الناس إلى والدينا الكرام اللذان ربياني صغيرا  
حفظهما الله وأطال في عمرهما  
إلى من ظفرنا بهم هدية من الله تعالى إخوتنا الأحباء  
إلى من كانوا لنا العض والسن المعنوي ولم يبتلوا علينا  
رحاهم الله عز وجل  
إلى أصدقائي ورفقاء ال درب ومن شبعونا  
إلى كافة زملاء الدراسة  
حفظكم الله جميع



الفهرس

الصفحة	العنوان
	الشکر والعرفان الإهداء
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-د	مقدمة
16-1	<b>الفصل الأول: منظمة الأوبك وسياساتها التسعيرية</b>
1	تمهيد
1	<b>المبحث الأول: نشأة وتطور منظمة الأوبك</b>
1	المطلب الأول: خلفية تاريخية لنشأة الأوبك
4	المطلب الثاني: هيئات الأوبك وصلاحياتها
6	المطلب الثالث: أهداف المنظمة وخصائصها
9	<b>المبحث الثاني: السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك</b>
9	المطلب الأول: السياسة التسعيرية منذ النشأة إلى سنة 1973 (قبل التصحيح السعري)
10	المطلب الثاني: السياسة التسعيرية بعد التصحيح (1973-1981)
14	المطلب الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك 2000 إلى يومنا هذا.
16	خلاصة الفصل
37-18	<b>الفصل الثاني: التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار أسواق النفط.</b>
17	تمهيد
17	<b>المبحث الأول: التحديات التي تواجه منظمة الأوبك</b>
17	المطلب الأول: المراحل التي مررت بها منظمة أوبك للتحكم في ضبط أسعار النفط واستقرارها
20	المطلب الثاني: المنافسة من الدول غير الأعضاء (مثل الولايات المتحدة وروسيا)
22	المطلب الثالث: أثر الطاقات البديلة والمتتجدة على مستقبل الأوبك
26	<b>المبحث الثاني: دور الأوبك في ضبط أسواق النفط واستقرارها</b>
26	المطلب الأول: منظمة "أوبك" وأزمات تقلبات السعر - الاستراتيجيات المطبقة
29	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على منظمة أوبك في ضبط أسعار النفط
31	المطلب الثالث: مستقبل الأوبك في ظل التحولات الاقتصادية العالمية
37	خلاصة الفصل
38	<b>الخاتمة</b>
40	<b>قائمة المراجع</b>

### قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
22	الجدول رقم 01: إنتاج النفط الاحتياطي المؤكّد في الدول الكبّرى المنتجة للنفط
27	الجدول رقم 02: يمثّل التسعيّر النفطي من 2000 إلى غاية 2018.

### قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
19	الشكل رقم 01 : يوضح تقلبات الأسعار منذ 1960 وحتى الربع الأول من عام 2017
23	الشكل رقم 02 : يوضح الإنفوغرافيكي الذي -أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- أكثر الدول توليداً للطاقة الشمسيّة حسب نصيب الفرد:



مقدمة

يُعد النفط في الوقت الراهن المصدر الأساسي للطاقة في معظم دول العالم، إذ يُمثل عصب الحياة ومحرك وسائل النقل ب مختلف أنواعها، فضلاً عن كونه مصدراً رئيسياً لتوليد الكهرباء في العديد من محطات الطاقة. كما تُستخدم في تشغيل المركبات والصواريخ التي تطلق نحو الفضاء.

ومع تطور الاستخدامات، تبيّن أن الاستغلال الأمثل للنفط لا يكون فقط كمصدر للطاقة، بل أيضًا كمادة أولية لصناعات البتروكيميائيات، والتي تدر عوائد مرتفعة تصل إلى عدة آلاف من الدولارات للبرميل الواحد. لذلك، يُعد النفط مادة استراتيجية تمسّ صميم الاقتصاد الوطني لكل الدول، سواء كانت منتجة أو مستهلكة، مما يجعل أسعاره خاضعة لتأثير عاملين رئيسيين: العوامل الاقتصادية التي تحكمها قوى السوق، والعوامل السياسية التي تحكمها السياسات الدولية.

وبما أن تجارة النفط وأسعاره تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي، فإن التنافس حول السيطرة على سوقه ظل قائماً باستمرار. في الماضي، هيمنت ما يُعرف بـ"الشركات السبع الكبرى" أو "الأخوات السبع" على الصناعة النفطية بكامل مراحلها، بما في ذلك تحديد الأسعار. وفي خمسينيات القرن الماضي، فرضت الولايات المتحدة قيوداً صارمة على استيراد النفط الخام، مما دفع الشركات الأمريكية للبحث عن أسواق جديدة خارج البلاد، خاصة في أوروبا، وهو ما أدى إلى تراجع الأسعار في السوق الأوروبية. كما ساهم دخول النفطsovieti في أسعاره المنخفضة في زيادة المنافسة، مما دفع الشركات لتخفيض أسعار النفط الخام، حيث رأت الحكومة العراقية ضرورة جمع الدول المنتجة للنفط لمواجهة هذا الاحتكار، فعقدت مؤتمراً في بغداد نتج عنه تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وقد شكلت هذه المنظمة تكتلاً من الدول النامية المنتجة للنفط بهدف كسر هيمنة الشركات الكبرى، مستقيدة من حركات التحرر الوطني، ونمو الصناعات المحلية، والمساعي الجادة لتأمين قطاع الطاقة.

ساهمت هذه التحولات في منح أوبك قوة سياسية واقتصادية، مكنتها من التأثير في سياسات التسعير العالمية، والحاصلة دون انحدار الأسعار إلى مستويات تهدّد اقتصادات الدول الأعضاء. وكانت سنة 1973 محطة مفصلية في تاريخ النفط، إذ شكلت نقطة تحول كبيرة في سوق الطاقة العالمي.

منذ ذلك الحين، تسعى أوبك، من خلال تحديد حصة الإنتاج، إلى التأثير في مستويات أسعار النفط العالمية. وقد نجحت أحياناً وأخفقت في أحياناً أخرى بسبب عدة عوامل، منها عدم التزام بعض الأعضاء بحصصهم الإنتاجية، وضغط القوى الكبرى، وتغيرات السوق العالمية.

### الإشكالية:

انطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز الإشكالية المحورية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها، ويمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما الدور الذي تلعبه منظمة الأوبك في ضبط أسواق النفط العالمية؟ وإلى أي حد نجحت في ذلك؟

### الأسئلة الفرعية:

وللتوضيح الإشكالية الرئيسية سنحاول صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

❖ هل تؤثر الأوبك فعلياً في أسعار النفط العالمية من خلال آلياتها التسعيرية؟

❖ هل ساهمت الأوبك فعلياً في إعادة الاستقرار لسوق النفط العالمي خاصة في وقت الأزمات؟

### الفرضيات:

انطلاقاً من الإشكالية المحورية والتساؤلات الفرعية، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

### الفرضية العامة:

تلعب منظمة الأوبك دوراً محورياً في التأثير على أسعار النفط العالمية من خلال سياساتها الإنتاجية والتسعيرية.

### الفرضيات الفرعية:

• تسهم آليات الأوبك في ضبط التوازن بين العرض والطلب في السوق النفطي العالمي.

• تمكنت الأوبك من إعادة الاستقرار النسبي لأسواق النفط خلال الأزمات العالمية .

### أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى:

#### أولاً: أسباب ذاتية

الانتفاء لخُصُص الاقتصاد الدولي، الذي يولي أهمية خاصة للقضايا المتعلقة بالطاقة والأسواق العالمية.

الدافع الشخصي لفهم المراحل المختلفة التي مرت بها أسواق النفط العالمية، والتطورات التي عرفتها منظمة الأوبك منذ تأسيسها حتى اليوم.

#### ثانياً: أسباب موضوعية

يُعد سوق النفط من المواضيع الحيوية والاستراتيجية نظراً لأهميته البالغة في الاقتصاد العالمي، وتعقيده من حيث التفاعلات والمتغيرات المؤثرة فيه.

الرغبة في دراسة منظمة الأوبك وتقييم مدى تأثيرها في تنظيم وضبط أسواق النفط العالمية.

### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:  
تحليل واقع أسواق النفط العالمية وتطوراتها.

دراسة الدور الفعلي لمنظمة الأوبك كفاعل استراتيجي في هذه الأسواق.  
فهم آليات تأثير الأوبك على الأسعار العالمية للنفط.

التعرف على أهم الأدوات والميكانيزمات التي تعتمد其 المنظمة لإعادة التوازن والاستقرار للأسواق النفطية، سواء في ظروف طبيعية أو أثناء الأزمات.

### أهمية الدراسة:

تبعد أهمية هذا البحث من كونه يعالج أحد المواضيع الاستراتيجية ذات الأثر الكبير على الاقتصاد العالمي والوطني على حد سواء. فأسواق النفط تشهد حالياً حالة من عدم الاستقرار، نتيجة توافر الأزمات الاقتصادية والسياسية والصحية، ما يجعل دراسة منظمة الأوبك ضرورية لهم مدى قدرتها على التحكم في هذه الأسواق، وضمان التوازن بين العرض والطلب، خصوصاً في ظل تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية وتعدد الفاعلين في السوق.

### منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين رئисيين:  
المنهج الوصفي: من خلاله تم توصيف المسار التاريخي لمنظمة أوبك من نشأتها إلى يومنا وكذا أهم التطورات التي عرفتها أسعار النفط، إلى جانب رصد التطورات التاريخية والتنظيمية التي مرت بها منظمة الأوبك، وكذلك تحليل آليات السوق، ودراسة تأثير تدخلات الأوبك في جانبي العرض والطلب، وانعكاس ذلك على الأسعار العالمية والاستقرار العام في السوق النفطية.

### صعوبات الدراسة

واجهنا خلال إنجاز هذه الدراسة جملة من الصعوبات، أهمها:  
تبسيط الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالأسواق النفطية بين المصادر المختلفة، ما أدى إلى بعض التفاوت في عرض المعلومات.

صعوبة التنسيق بين المعطيات المتوفرة نتيجة غياب توحيد مرجع دقيق للبيانات، خاصة في ظل تعدد الجهات الدولية المعنية بالنفط وتبسيط طرق تصنيفها وتحليلها للوقائع.

**هيكل الدراسة:**

يعتمد هيكل الدراسة على تقسيم منهجي ومنظم يتناول موضوع منظمة الأوبك وسياساتها التسعيرية ودورها في استقرار أسواق النفط من خلال فصلين رئيسيين. يبدأ الفصل الأول بتمهيد عام يسلط الضوء على أهمية منظمة الأوبك في السوق النفطية العالمية، ويتضمن مبحثين: الأول يعالج نشأة وتطور المنظمة، من خلال عرض الخلفية التاريخية لتأسيسها، وهيكلها التنظيمي، وأهدافها وخصائصها؛ أما المبحث الثاني فيركز على السياسة التسعيرية للأوبك، عبر تتبع مراحلها منذ التأسيس حتى سنة 1973 (ما قبل التصحح السعري)، مروراً بمرحلة ما بعد التصحح (1973-1981)، وصولاً إلى السياسات الحالية من عام 2000 إلى يومنا هذا. أما الفصل الثاني، فيتناول التحديات التي تواجه المنظمة ودورها في استقرار الأسواق، حيث يضم مبحثين رئيسيين: الأول يتناول أبرز التحديات، مثل صعوبات التحكم في الأسعار، والمنافسة من الدول غير الأعضاء، وتأثير الطاقات البديلة والمتعددة على مستقبل الأوبك؛ بينما يعالج المبحث الثاني الدور الذي تلعبه المنظمة في استقرار الأسواق، عبر تحليل استجابتها لأزمات تقلبات الأسعار، والعوامل المؤثرة في سياساتها، مع استشراف مستقبلها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. ويختتم كل فصل بخلاصة تلخص أهم النقاط والمخرجات التي تم التوصل إليها.

**الفصل الأول: منظمة الأوبك**

**وسياساتها التسويقية**

تمهيد:

تُعد منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك" إحدى أبرز المنظمات الدولية التي تمثل مصالح الدول المنتجة للنفط، ولها دور محوري في التأثير على سوق النفط العالمي. تأسست الأوبك في عام 1960 على يد خمس دول منتجة للنفط بهدف تنظيم وتنسيق سياسات الإنتاج بين الدول الأعضاء لضمان استقرار أسعار النفط. وبمرور الوقت، تطورت المنظمة لتشمل العديد من الدول المنتجة الأخرى، وتوسعت صلاحياتها لتشمل مجالات متعددة تتعلق بالعرض والطلب على النفط وتوازن أسواق الطاقة العالمية.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة منظمة الأوبك من حيث نشأتها وتطور سياساتها التسعيرية في سوق النفط العالمي. في المبحث الأول، نتناول نشأة وتطور منظمة الأوبك، حيث نستعرض في المطلب الأول الخلفية التاريخية لنشأة الأوبك، مبرزين الظروف الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى تأسيسها عام 1960 كخطوة لمواجهة هيمنة الشركات النفطية الكبرى وتحقيق قدر من السيادة للدول المنتجة على مواردها الطبيعية. ثم ننتقل في المطلب الثاني إلى هيكلة المنظمة، حيث نسلط الضوء على الهيئات التنظيمية للأوبك وصلاحيات كل منها، مثل مؤتمر الأوبك، ومجلس المحافظين، والأمانة العامة. أما المطلب الثالث، فيتناول أهداف المنظمة وخصائصها، من بينها التنسيق بين الدول الأعضاء لتحقيق استقرار السوق وضمان أسعار عادلة للنفط. وفي المبحث الثاني، نركز على السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك، حيث نعرض في المطلب الأول السياسة المتتبعة منذ النشأة إلى غاية سنة 1973، وهي فترة ما قبل التصحيح السعري التي تميزت بسيطرة الشركات الكبرى على التسعير. أما المطلب الثاني، فيتناول مرحلة ما بعد التصحيح السعري (1973-1981)، والتي عرفت تحكم الأوبك بشكل مباشر في أسعار النفط إثر أزمة 1973. وأخيراً، يركز المطلب الثالث على السياسة التسعيرية لمنظمة من سنة 2000 إلى يومنا هذا، في ظل التحولات الجديدة في السوق العالمية، ودخول منافسين جدد، وتزايد الاهتمام بالطاقة البديلة، مما فرض على الأوبك تبني استراتيجيات أكثر مرونة وتنسقاً مع شركاء من خارج المنظمة لحفظ على توازن السوق واستقرار الأسعار.

### المبحث الأول: نشأة وتطور منظمة الأوبك

تأسست منظمة الأوبك في عام 1960 بهدف التنسيق بين الدول المنتجة للنفط وضمان استقرار أسواق النفط العالمية، ومن خلال التعاون بين أعضائها، تسعى الأوبك إلى تنظيم الإنتاج وحماية مصالح الدول المنتجة، شهدت المنظمة تطويراً كبيراً عبر السنوات، حيث توسيع في عضويتها وأصبحت لها دوراً مؤثراً في تحديد سياسات الإنتاج والتسعير على مستوى العالم.

### المطلب الأول: خلفية تاريخية لنشأة الأوبك

إن السبب الرئيسي في إقامة منظمة الأوبك، هو عدم وجود توازن بين العرض والطلب في الصناعة النفطية، منذ 15 سنة قبل نشأة المنظمة، وهو ما أثر على خفض الأسعار وفق ما اتبعته شركات الكارتل النفط ما بين فيفري 1959 وأوت 1960 ،حيث كان ذلك بمثابة الدافع المباشر للإقدام على تأسيس الأوبك، لكن قبل ذلك كانت هناك مشاورات واتصالات سرية بين الدول المنتجة لإنشاء هذا الكارتل، وقد كان تواجد الشركات الكبرى العاملة في فنزويلا هو ذاته بالنسبة لهذه الشركات التي كانت تسيطر على إمتيازات النفط في منطقة المشرق العربي، وهو ما دفع إلى توحيد الجهود واقتراح الدول المضيفة لهذه الشركات بضرورة مواجهة العدو المشترك الشركات.

لقد شرعت فنزويلا عام 1949 بإرسال وفود أجرت اتصالات بالمسؤولين في إيران والعراق والكويت وال السعودية، وراح هؤلاء يشرحون لرجال حكومات هذه الدول الطرق المتبعه لإنتاج النفط في فنزويلا، كما حثتها في عام 1958 على ضرورة تنسيق السياسة النفطية بين البلد المنتجة في المشرق العربي، وبين المنتجين والمصدرين في منطقة البحر الكاريبي، واستمر الاتصال بين ممثلي دول المنطقتين عن طريق تبادل الزيارات.

والملفت هنا هو اهتمام فنزويلا بما يحدث في منطقة الخليج العربي حول الصناعة النفطية، رغم أنها جمهورية تقع في قارة أمريكا الجنوبية، فذلك راجع إلى أن فنزويلا تعتمد على النفط كمورد أساسى في دخلها، حيث يشكل هذا المورد 2/1 19 % من الدخل العام لفنزويلا، كما أن صادراتها السنوية من النفط الخام ومنتجاته بلغت آنذاك 142.1 000.500 برميل<sup>1</sup> ، ولما بدأ الإنتاج والتصدير في المشرق العربي وإيران بكميات كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، تأثرت مبيعات فنزويلا بسبب هذا الغزو، وكانت الشركات تفسر هذه الظاهرة لفنزويلا بزيادة مؤقتة ل الصادرات بعض الدول.

لقد ضاعفت هذه الشركات بعد غلق قناة السويس في 1956، من إنفاق الأموال للبحث والتقييم عن النفط في مناطق أخرى كدول شمال إفريقيا العربية (ليبيا والجزائر)، وهذا تعويضاً للنقص في إمدادات النفط آنذاك، كما راحت تستثمر في زيادة الأرباح الناتجة عن النقل، التكرير والتوزيع، بل وتضغط على دول المشرق العربي للزيادة في الإنتاج، وإغراق السوق النفطية العالمية، وهو ما نتج عنه انخفاض للأسعار في 1959، سبب نقص في دخل حكومات البلاد المصدرة للنفط.

\* اتبعت فنزويلا طرق مكنتها من الحصول على أكثر من 50% من صافي أرباح الشركات العاملة في بلادها، أي حوالي 61 سنة في البرميل الواحد، في الوقت الذي نجد في ما العرق لا يتحصل سوى على 33 سنت عن البرميل الواحد، أنظر: مجلة النفط والغاز العربي، عدد 3 ،نوفمبر . 1965، ص13/17.

<sup>1</sup> عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة . (تحرير: د.وليد خدورى)، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999 ،ص

## الفصل الأول: منظمة الأوبك وسياساتها التسويقية

خلال هذه الأوضاع، أوفدت فنزويلا مندوبين عنها في أبريل 1959، لحضور أول مؤتمر للبترول العربي بالقاهرة، والذي انعقد بدعوة من المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية.<sup>1</sup>

" جاء الوفد الفنزولي إلى هذا المؤتمر برئاسة وزير النفط آنذاك "جوان بابلو بيرس ألفونسو Alfonso Pérez Pablo Juan" وعدد كبير من معاونيه، ومن القرارات الصادرة عن المؤتمر نجد إقامة جهاز دائم للتشاور حول شؤون النفط، حيث تبادل الأطراف ومندوبي الحكومات المذكورة الحاملة لمشروع الإتفاقية، قصد تكوين منظمة الدول المصدرة للنفط كي تحافظ على مصالحهم، كما يمكن معها تبادل المعلومات والدراسات لتطورات أسعار النفط الخام ومنتجاته، مع وضع نظام لتقنين الإنتاج في كل بلد، بحيث يتاسب مع الطلب على النفط في الأسواق. في مارس 1960 ، تدعمت فكرة إنشاء تجمع نفطي بين الدول المصدرة للنفط، بعد مشروع الاتفاق النفطي بين الدول العربية، والذي أقرته اللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية، هذا المشروع جاء في المادة الثالثة منه :<sup>2</sup>

"على كل الدول المنتجة للبترول تنظيم السياسة البترولية فيما بينها بالتعاون مع الدول المنتجة للبترول في العالم، والتي تتشابه ظروفها مع ظروف المنظمة مثل: إيران، فنزويلا...الخ، على ضوء المصالح المشتركة ومتطلبات السوق العالمية".

في أعقاب التخفيضات في الأسعار التي تم الإعلان عنها في أغسطس 1960، عُقد اجتماع في العاصمة العراقية بغداد من العراق، جمع ممثلي عن كل من السعودية، العراق، الكويت، إيران وفنزويلا، وذلك في الفترة بين 10 و 14 سبتمبر 1960، وفي نهاية المؤتمر تم الإعلان عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" (OPEC). وقد تم الاتفاق على أن يكون مقر المنظمة الرئيسي في مدينة "جينيف" السويسرية، وذلك بسبب موقعها القريب من أهم الأسواق العالمية للنفط (غرب أوروبا)، ولأنها تقع في نقطة وسط بين فنزويلا وبقية الأعضاء في الشرق الأوسط. ولكن لاحقاً تم نقل المقر إلى فيينا بالنمسا.

كما أقر المؤتمر الوزاري الثاني، الذي عُقد في فنزويلا بكراساس في 21 يناير 1961، دستور المنظمة من خلال قرار رقم 6/2.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تأسيس منظمة الأوبك، من أبرزها:

<sup>1</sup> محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام وثائق ومعاهدات دولية . عمان، مطبعة دار الشعب، 1978.. ص 236.

<sup>2</sup> آيان سيمور : الأوبك - أدلة تغيير (ترجمة: عبد الوهاب الأمين)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983 ، ص

## الفصل الأول: منظمة الأوبك وسياساتها التسويقية

- الصراع الدولي الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وتترافقهما على مناطق النفوذ، حيث كانت دول العالم الثالث آنذاك ضحية لهذا الصراع والطمع الدولي، مما دفعها للبحث عن حماية مصالحها في إطار تكتل.
- تنامي الوعي القومي بعد الحرب العالمية الثانية لدى شعوب العالم، وأهمية حماية حقوقها السيادية، فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة التي أكدت حق الدول في سيادة ثرواتها الوطنية. وهذا جعل حكومات الدول الضعيفة تدرك أهمية التنسيق لحماية مصالحها، مما أدى إلى تأسيس تنظيمات أو تكتلات دولية.<sup>1</sup>
- مقاومة نظام الامتياز الاحتکاري الذي فرضته الشركات الكبرى، وهو ما دفع دولاً مثل المكسيك إلى تأميم مواردها النفطية في عام 1938، وهو ما أعطى دفعه قوية لفنزويلا التي أصدرت قانوناً لمناصفة الأرباح في عام 1948. كما أن أزمة مصدق في إيران عام 1953 وتأميم النفط الإيراني كانت بمثابة صحوة لحكومات الدول المنتجة.
- تأمين قناة السويس في مصر عام 1956، وما تلا ذلك من انخفاض في الأسعار، مما زاد من قناعة الدول المصدرة بضرورة توحيد جهودها.
- إدراك الدول المصدرة أن انقسامها في تنمية صادراتها النفطية كان من العوامل التي سمحت للشركات الكبرى بالسيطرة على صناعة النفط وطرق توزيعه.

هذه العوامل هي التي ساعدت على نشوء الأوبك، ودفعت الدول المصدرة للنفط للتكتل من أجل حماية مصالحها.

### المطلب الثاني: هيئات الأوبك وصلاحياتها

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك من ثلاثة أجهزة رئيسية وأخرى فرعية، على النحو التالي:

#### 1. المؤتمر:

يُعد المؤتمر السلطة العليا للمنظمة، ويكون من وفود من الدول الأعضاء. قد يتضمن الوفد مندوبياً واحداً أو أكثر، بالإضافة إلى مستشارين ومراقبين. ويجتمع المؤتمر مرتين سنوياً، كما يجوز، وفقاً للمادة 12 من الدستور، عقد اجتماعات طارئة بشرط معينة. لكي يكون اجتماع المؤتمر صحيحاً، يجب حضور ثلاثة أرباع ممثلي الدول الأعضاء، مع منح كل دولة عضو كامل العضوية صوتاً واحداً. يتم اتخاذ قرارات المؤتمر بالإجماع لجميع الدول

\* خلال الخمس سنوات الأولى بعد تأسيس الأوبك كان مقرها في جونيف السويسرية، وفي أول سبتمبر 1965، تم تحويله إلى فيما بالنمسا، وارد في:

Fr: wikipedia.org/wiki/organisation\_des\_pays\_exportateurs\_de\_pétrole. 15/02/2014. 10h00

<sup>1</sup> محمد مغربي: السيادة الدائمة على مصادر النفط، ط 1، بيروت، دار الطليعة، 1973، ص 22.

## الفصل الأول: منظمة الأوك وسياساتها التسويقية

الأعضاء في المسائل الموضوعية، باستثناء المسائل الإجرائية التي تحدد وفقاً للمادة 11 من الدستور. إذا كان هناك اختلاف في تقسيم المسائل المعروضة ما إذا كانت موضوعية أو إجرائية، فإن المؤتمر هو الذي يحددها. وقد علق الدكتور "محمد يوسف علوان" في كتابه "النظام القانوني لاستغلال النفط" على قاعدة الإجماع، مشيراً إلى أن الأوك اعتمدت هذه القاعدة في المسائل الموضوعية لعدم تمكين الأغلبية العددية من فرض إرادتها على الأقلية ذات الوزن النفطي الهام في المنظمة. ومن هذا المنطلق، يرى "علوان" أن المنظمة يمكن أن تعتمد أسلوباً آخر، بحيث تعرف لكل دولة عضو بعدد متساوٍ من الأصوات، بالإضافة إلى عدد آخر يتاسب مع حجم الإنتاج لكل دولة، وهو النظام المعتمد به في الوكالة الدولية للطاقة والمنظمات الدولية المالية مثل البنك الدولي.<sup>1</sup>

يُسمِّي المؤتمر في تحديد السياسة العامة للمنظمة، ويعقد أيضاً في طلبات الانضمام، ويصادق على أي تعديلات للدستور، بالإضافة إلى تعيين رئيس مجلس المحافظين والأمين العام.

### 2. مجلس المحافظين:

يتكون مجلس المحافظين من محافظين يتم ترشيحهم من قبل الدول الأعضاء بعد موافقة المؤتمر. يُعقد اجتماع المجلس عندما يكتمل ثلثاً أعضاء المحافظين، وكل محافظ صوت واحد، ويتم اتخاذ قرارات المجلس بأغلبية الأصوات الحاضرة. وفقاً للمادة 17، فإن مدة تعيين كل محافظ هي سنتان. ويجتمع المجلس مرتين على الأقل سنوياً، ويمكن دعوته لاجتماعات الاستثنائية وفقاً للمادة 18. وتمثل مهمة المجلس في تقديم تقارير وتوصيات للمؤتمر حول شؤون المنظمة، وإعداد ميزانية المنظمة السنوية، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ سياسة المنظمة وتحضير جدول أعمال المؤتمر.<sup>2</sup>

### 3. الأمانة العامة:

تتولى الأمانة العامة تنفيذ المهام اليومية للمنظمة بتوجيه من مجلس المحافظين. وبعد الأمين العام هو المسؤول القانوني عن تمثيل المنظمة، ويتم تعيينه من قبل المؤتمر من بين مواطني الدول الأعضاء لمدة ثلاثة سنوات، قابلة التجديد مرة واحدة وفقاً للمادة 28. يساعد الأمين العام نائب له وعدد من الموظفين الذين يتمتعون بصبغة دولية ولا يتلقون تعليمات من أي حكومة أو سلطة خارج المنظمة أثناء أداء واجباتهم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 241.

<sup>2</sup> محمد طلعت الغنيمي، البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط ، مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص 65.

<sup>3</sup> د. محمد مغربي، السيادة الدائمة على مصادر النفط ، ط1، بيروت، دار الطليعة، 1973 ، ص 135

### 4- الأجهزة الفرعية:

أُنشئت لجنة اقتصادية بموجب القرار رقم 50 للدورة السابعة، وقد وافق المؤتمر الثامن على هيكلتها كلجنة متخصصة دائمة. وتتمثل مهامها في متابعة وضع أسعار النفط بشكل دائم، ودراسة العوامل الاقتصادية وغيرها التي قد تؤثر على الأسعار، بالإضافة إلى تقديم تقارير شهرية للدول الأعضاء حول عملها وأبحاثها. كما يعاون الأمين العام بنياب له ودائرة أبحاث وقسم إدارة وأفراد وقسم معلومات عامة، وكذلك وكالة أنباء حسب المادة 33. ويمكن للمستشارين تقديم آرائهم في أمور خاصة أو إجراء دراسات فنية في الحالات التي لا يمكن للأمانة العامة التعامل معها.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أهداف المنظمة وخصائصها

تُعد الأهداف الكثيرة والمهمة التي تصبو منظمة الأوبك إلى تحقيقها هي السبب الرئيسي الذي أُسست من أجله، ومن بينها المحافظة على الصناعة النفطية والوصول إلى الهدف الأساسي. غير أن هناك عوامل ساعدتها على النجاح، كما أن هناك عوامل أخرى وقفت كعائق أمامها، مما أثر على وضعيتها الاقتصادية في العالم. فقد كان الهدف من تأسيس المنظمة في البداية هو مواجهة تدهور الأسعار الذي سبق وصاحب فترة تأسيسها.

#### أولاً: أهداف الأوبك

تتمثل الأهداف الرئيسية لمنظمة الأوبك فيما يلي:<sup>2</sup>

- تطوير وتوحيد وتنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم سواء على نحو فردي أو جماعي.
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسويقية، بما يضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط.
- تحقيق عائد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة النفطية.
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو يتسم بالانتظام والاقتصاد والكافأة، وبما يضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.
- العمل على وضع نظام لتأمين استقرار الأسعار من خلال تنظيم الإنتاج، مع مراعاة مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، وضرورة تأمين دخل مستمر للبلدان المنتجة، وإمداد منظم واقتصادي للدول المستهلكة، وتحقيق عائد عادل للمستثمرين.

<sup>1</sup> د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 243

<sup>2</sup> www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures, 03/12/2014, vue le 15/02/2025.

## الفصل الأول: منظمة الأوبك وسياساتها التسويقية

كانت من بين أهم الدوافع التي شجعت على إنشاء منظمة الأوبك، رغبة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إحداث تغيير عادل في القوى الاحتكارية المسيطرة على إنتاج النفط، والتي عملت على تجاهل مصالحها، وذلك من خلال إيجاد جهاز يتولى نيابة عنها التفاوض مع القوى الاحتكارية المتمثلة أساساً في الشركات النفطية العالمية.<sup>1</sup> ولكن تمكّن دول الأوبك من المساومة بصورة تضمن نجاح مثل هذه المفاوضات، واجهت في البداية عدة مشكلات، منها:<sup>2</sup>

- تحكم الشركات النفطية العالمية بصورة محكمة ومتکاملة رأسياً وأفقياً في الصناعة النفطية.
  - تزايد دخول منتجين جدد إلى صناعة النفط، ومنافسة الشركات الجديدة (المستقلة) مع الشركات العالمية.
  - تزايد عدد مشتري النفط في العالم، خاصة في شرق آسيا.
  - ارتباط الدول المنتجة مع الشركات العالمية بعقود طويلة الأجل خاصة بإنتاج النفط.
  - انخفاض مستوى الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لإنتاج النفط، وغياب الشركات الوطنية في الدول المنتجة.
- إلا أن هذه العوائق والمشكلات لم تمنع منظمة الأوبك من تحقيق أهدافها المذكورة آنفًا. ومع تطور دور المنظمة في تحريك الاقتصاد العالمي، سعت إلى تثبيت مكانتها وتحديد أهداف إضافية رأت ضرورة تحقيقها لضمان الاستمرارية، ومنها:
- المشاركة في عقود الامتياز القائمة وتحسين شروطها.
  - تقليل نفقات التسويق ورفع معدل الضريبة على الدخل، وإيجاد طرق لتعويض أثر التطورات النقدية العالمية التي تؤثر سلباً على الدخل الحقيقي للمنتجين، خصوصاً في ظل ارتفاع معدلات التضخم.
  - المحافظة على الثروة النفطية من خلال تقنيات إنتاج حديثة.
  - التعاون مع باقي دول العالم بعرض إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد، يقوم على مبادئ أكثر عدالة، بما يحقق الرفاهية لجميع شعوب العالم.

### ثانياً: خصائص منظمة الأوبك

تتمحور خصائص منظمة الأوبك في النقاط التالية:<sup>3</sup>

1. أنها منظمة حكومية تضم دولاً تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط في تمويل التنمية.
2. تقتصر عضويتها عموماً على الدول النامية.

<sup>1</sup> حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006، ص 79.

<sup>2</sup> خالد بن المنصور العقيل، قضايا بترولية دولية، خوارزم. العلمية، جدة، السعودية، 2003، ص 39.

<sup>3</sup> سيد فتحي احمد الخولي، اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة، الطبعة الثامنة، خوارزم العلمية، السعودية، 2014، ص 27

## **الفصل الأول: منظمة الأوبك وسياساتها التسويقية**

3. أنها أنشئت ككيان سياسي تتخذ فيه القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين، وتنطلب الإجماع وموافقة جميع الحكومات.
4. تُعد الأمور السياسية رسمياً خارج نطاق عمل المنظمة.
5. تتبادر الدول الأعضاء من حيث البيئة الاقتصادية، ومستوى النمو، وحجم السكان، والقدرات التمويلية، والاستيعابية للاستثمار، ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية.
6. لدى الأوبك سلسلة من الخامات تُعد مرجعاً لقياس متوسط سعر البرميل.  
وتضم سلسلة خامات الأوبك 12 نوعاً، وهي:<sup>1</sup>
  - خام صحارى (الجزائر)
  - ميناس (إندونيسيا)
  - الإبرانى التقىل
  - البصرة (العراق)
  - خام التصدير الكويتى
  - خام السدر (ليبيا)
  - خام بونى (نيجيريا)
  - الخام البحري (قطر)
  - الخام العربى الخفيف (السعودية)
  - خام مريان (الإمارات)
  - الخام الفنزويلي الخفيف
  - جيراسول (أنغولا).

### المبحث الثاني: السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك

"يعتبر النفط مورداً استراتيجياً غير متعدد، ويرتبط سعره بكثير من العوامل. وقد كانت آلية العرض والطلب هي التي تحدد أسعار النفط حتى عام 1973. وفي هذه الفترة، أدى تزايد وتيرة الاستهلاك لهذا المورد إلى زيادة في أسعاره، وهو أمر طبيعي حسب قانون السوق. إلا أن هذا الارتفاع قوي باستثناء وتمر من طرف الدول الصناعية، مما أدى بمنظمة الأوبك إلى ضبط سياساتها التسعيرية منذ ذلك الحين."

#### المطلب الأول: السياسة التسعيرية منذ النشأة إلى سنة 1973

انفرد شركات النفط العالمية الكبرى في هذه المرحلة بالتسuir، وهو أحد أهم أعمدة استمرارها ورخائها، وأحد دعامت إحكام سيطرتها على الصناعة، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل.

##### أولاً: التسعير وفق نظام نقطة الأساس الواحدة

حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، ولذلك من الطبيعي أن تتأثر الأسعار العالمية للنفط في تلك المرحلة بشكل كبير بسياسات الولايات المتحدة ومصالحها، ونتيجة لذلك تم تحديد أسعار النفط الخام عالمياً استناداً إلى الأسعار السائدة في خليج المكسيك، الذي كان يمثل نقطة الأساس الوحيدة لتسuir النفط.

وقد تم تكريس هذا النظام بموجب اتفاقية كنكريه لعام 1928، التي انبعثت عنها شركات النفط الكبرى، حيث نصت على أن سعر النفط في أي مكان بالعالم يتم تحديده وفقاً لسعر النفط في خليج المكسيك، بغض النظر عن مصدر النفط الفعلي أو تكاليف إنتاجه أو نقله. على سبيل المثال، فإن سعر النفط في مدينة مرسيليا يُحسب بنفس سعره في خليج المكسيك، مضافة إليه فقط تكلفة الشحن بين الموقعين، دون اعتبار للمكان الذي تم استخراج النفط منه فعلياً.

وقد وفر هذا النظام فوائد استراتيجية كبيرة لشركات النفط الكبرى وكذلك للحكومة الأمريكية، إذ ساد في الصناعة شعار غير معنون: "ما يخدم مصالح أمريكا يخدم مصالح الشركات، وما يخدم مصالح الشركات يخدم مصالح أمريكا". في ظل هذا النظام، لم تكن الأسعار تتحدد بناءً على قوى السوق التقليدية من عرض وطلب، بل وفقاً لحسابات سياسية واقتصادية معقدة تراعي ارتباط أسعار الخام بأسعار المنتجات النفطية المكررة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سيف الدين بوزاهر، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية اختبار العمدة الهولندية - حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2011 ، ص 96-97.

## الفصل الأول: منظمة الأوبك وسياساتها التسعيـة

### ثانية: التسعيـر وفق نظام نقطـي الأساس

استمر نظام نقطة الأساس الواحدة (خليج المكسيك) لفترة طويلة كحقيقة مسلم بها، ولم يكن يُثار حوله الكثير من الجدل، في وقت كانت فيه الشركات النفطية تحقق أرباحاً طائلة. غير أن هذا النظام تعرض لهزة خلال الحرب العالمية الثانية، عندما لاحظت البحرية البريطانية أن أسعار النفط المورد إليها كانت مرتفعة بشكل غير مبرر، مما دفع الحكومة البريطانية إلى التدخل والضغط على الشركات النفطية.

نتيجة لذلك، اضطررت الشركات إلى الاعتراف بالخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعيـر النفط، حيث تم تحديد سعر النفط في "إيران" ليكون مساوياً لسعر النفط في خليج المكسيك. وهكذا، أصبحت هناك نقطـتاً أساساً لتحديد الأسعار العالمية: خليج المكسيك والخليج العربي، مع الالتزام بمبدأ التساوي في الأسعار بين النقطـتين.<sup>1</sup> من أهم العوامل التي أدت إلى تبني هذا النظام الجديد:

- اندلاع الحرب العالمية الثانية وما تبعها من زيادة في الطلب العالمي على النفط.
- الحرص على الحفاظ على القدرة التنافسية للنفط الأمريكي في مواجهة نفط الخليج.

### ثالثاً: التسعيـر بمشاركة الدول المنتـجة

مع تصاعد الوعي القومي لدى الدول المنتـجة للنفط، ازداد الضغط الشعبي والسياسي على الحكومات لتحسين شروط استغلال ثرواتها الطبيعية ووضع حد لهيمنة الشركات النفطية الكبـرى. وقد جاءت التخفيضات الأحادية التي قامت بها الشركات في عامي 1959 و1960 لتكون الشرارة التي دفعت تلك الدول إلى اتخاذ موقف موحد، أسفـر عن تأسيـس منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" ككيان يمثل مصالح المنتـجين.

وكان الهدف الرئيس من إنشاء أوبك هو منع تكرار انخفاض الأسعار، والمطالبة بمشاركة الدول المنتـجة في تحديد الأسعار من خلال التشاور مع الشركات. ومنذ ذلك الحين، بدأت موازين القوى في صناعة النفط تتغير تدريجياً، وتمكنـت أوبك من تثبيـت الأسعار المرجعـية للنفط عند مستويـات أغسطس 1960 لأكثر من عشر سنوات. ومن ثم، أصبح السعر المـعلن أو المرجـعي هو السـعر الذي تعتمـد عليه الحكومـات المنتـجة في حساب عائـداتها، بغضـ النظر عن السـعر الحـقيقي الذي كانت الشركات تـتبعـ به، والـذي كان أقلـ من السـعر المرجـعي بنـسبة تتـراوح بين 20% إلى 25% خلال تلك الفـترة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدـي الموازنة العامة وـمـيزـان المـدـفـوعـات، مجلـة الـدرـاسـات الـاقـتصـاديـة وـالـماـلـيـة جـامـعـة الـوـادـيـ، العـدـد التـاسـع المـجلـد الـأـول جـون 2016، صـ5

<sup>2</sup> جاب الله مصطفى، مرجع سابق، صـ05.

### المطلب الثاني: السياسة التسعيـرية بعد التصحيح (1973-1981)

شهد شهر أكتوبر من عام 1973 تحولاً كبيراً في السياسات النفطية، حين بادرت منظمة الأوبك إلى اتخاذ زمام المبادرة في تحديد أسعار النفط الخام وحصص عائدات الحكومات، دون الرجوع إلى الشركات النفطية. وقد قررت المنظمة بشكل جماعي رفع سعر النفط إلى 10.34 دولاراً للبرميل ابتداءً من عام 1974. لم يكن هذا القرار عشوائياً، بل جاء نتيجة لمنطقية لمجموعة من العوامل التي ساهمت في تقوية موقف الدول المصدرة للنفط، ويمكن تلخيصها كما يلي:<sup>1</sup>

- أثبتت المواجهات الأخيرة بين منظمة الأوبك والشركات النفطية مدى قوة الدول المصدرة وصلابة موقفها التفاوضي بشأن الأسعار، مقارنة بضعف موقف الشركات، إذ أظهرت التباينات المتتالية من طرف هذه الأخيرة أن مركز التقليل انتقل إلى الحكومات المنتجة.
  - ازدياد الوعي بأهمية النفط، أدى إلى إدراك الدول المنتجة لضرورة تصحيح أسعاره باعتباره مورداً ناضجاً وله دور حيوي في الاقتصاد.
  - ارتفاع معدلات التضخم العالمي أدى إلى تراجع القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية.
  - تفاقم الفجوة بين العرض والطلب العالمي على النفط، مما زاد من حدة أزمة الطاقة، ورفع درجة القلق لدى الدول المستهلكة بشأن تأمين احتياجاتها.
  - نتيجة لما سبق، تمكنت الدول المصدرة من بيع النفط بأسعار مرتفعة، على عكس التوقعات التي كانت ترى أنها ستعجز عن تسويق حصتها في إطار اتفاقيات المشاركة. وقد أثبتت هذه الدول قدرتها على التسويق وبيع النفط بأسعار تفوق الأسعار المعلنة.
- وقد أدى هذا التطور إلى عدة نتائج مهمة:
- إثبات قدرة الحكومات على تسويق النفط دون الاعتماد على الشركات الأجنبية.
  - تجاوز الأسعار المحددة للأسعار المعلنة، مما كشف عن قصور تلك التقديرات.
  - بروز تساؤلات داخل الدول المنتجة حول مدى عدالة اتفاقيات المشاركة.
  - كسر الحاجز النفسي الذي كان يمنع الدول المنتجة من استخدام قوتها التفاوضية لتحقيق أهدافها، وتحول صورة صناعة النفط بشكل جذري.

<sup>1</sup> قويدري قوشيج بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكمية في الجزائر، رسالة ماجستير، الشلف، 2008/2009، ص 6.

## الفصل الأول: منظمة الأوبك وسياساتها التسويقية

إن أهم السياسات الاستراتيجية لمنظمة الأوبك في هذه المرحلة:<sup>1</sup>

### 1. إنشاء هيكل سعري مزدوج:

بعد حرب أكتوبر 1973، نشأ ما يعرف بالنظام السعري ذو المستويين نتيجة الاختلاف في وجهات النظر حول "سعر نفط الإشارة"، حيث بدأت الأوبك في تطبيق مستويين من الأسعار: السعر المعلن والسعر المحقق. وخلال الأشهر الثلاثة بعد الحرب، ارتفعت الأسعار بسرعة إلى 20 دولاراً للبرميل. مما دفع المنظمة إلى رفع حصة الحكومة من عوائد نفط الإشارة إلى 7 دولارات للبرميل، ليصبح السعر الرسمي في جانفي 1977 هو 11.156 دولاراً، رغم إصرار السعودية والإمارات على تجميده خلال الفترة 1974-1977.

### 2. محاولة توحيد الأسعار:

في 13 ديسمبر 1974، قررت الأوبك توحيد معدل عائدات الحكومة بالنسبة لنفط الإشارة العربي الخفيف عند 10 و 12 دولاراً للبرميل، مع مراعاة ظروف كل دولة من حيث تكلفة الإنتاج. كما قررت تحديد هامش ربح الشركات بـ 22 سنتاً للبرميل، وبدأت في دراسة نظام موحد لتحديد القيم النسبية لبقية أنواع النفط المنتجة. ومع استمرار انخفاض سعر نفط الإشارة في عامي 1975 و 1976، قررت الأوبك في ديسمبر 1976 رفع السعر من 10.11 إلى 12.90 دولاراً للبرميل بداية من جانفي 1977، مع استثناء السعودية والإمارات اللتين وافقتا فقط على زيادة 5% حتى نهاية جويليه 1977، ثم تراجعت الدول الأعضاء عن الزيادة الثانية في جانفي 1977.

### 3. محاولة تجميد الأسعار:

رغبةً في إظهار حسن النية تجاه الدول المستهلكة، سعت الأوبك إلى تجميد أسعار النفط منتصف عام 1977 حتى نهاية 1978، غير أن عوامل مثل ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدولار دفعتها خلال مؤتمر أبوظبي في ديسمبر 1978 إلى إقرار زيادة تدريجية في الأسعار بنسبة تصل إلى 14.5% بحلول نهاية 1979. وقد اشترطت الأوبك أن تعمل الدول الصناعية على ثبات أسعار منتجاتها وكذلك سعر الدولار، لكن القرار لم يصمد سوى 24 ساعة قبل أن ينخفض الدولار بنسبة 2% في معظم الأسواق.

### 4. وضع سقف أعلى للأسعار:

رغم استحداث منظمة الأوبك سنة 1978 لما سُمي "لجنة الاستراتيجية طويلة المدى"، فإنها لم تستطع حتى منتصف عام 1979 التوصل إلى سياسة موحدة بخصوص الأسعار. ونظراً لشعور غالبية الدول الأعضاء - باستثناء السعودية - بضغط التضخم وانخفاض مستوى الإنتاج في إيران بعد الثورة، وهو ما يبرر زيادة الأسعار

<sup>1</sup> مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 .. ص 6.

## الفصل الأول: منظمة الأوبك وسياساتها التسعيرية

زيادة ملموسة، فقد قررت الأوبك تعديل سعر الإشارة إلى 18 دولاراً للبرميل، وإضافة علاوة سوقية مقدرة بدولارين، بخلاف الفارق المعتمد الذي تبرره مزايا البترول في كل دولة متى استوجبت ظروف السوق ذلك، على ألا يتجاوز سعر البرميل في جميع الحالات 23.5 دولاراً.

وقد ساد الاعتقاد في أوساط الأوبك أن وضع الحد الأعلى يتيح للحكومات بعض المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لا تتجاوزه.<sup>1</sup>

### 5-محاولات تحقيق الاستقرار في سوق النفط:

سعى أعضاء منظمة الأوبك في مؤتمرهم الاستثنائي المنعقد في مايو 1980 إلى الحفاظ على استقرار سوق النفط، وأكدوا نيتهم عدم زيادة الإنتاج تعويضاً عن تراجع الصادرات الإيرانية. إلا أن السعودية خرجت عن هذا التوجه، حيث رفعت إنتاجها إلى 9.9 مليون برميل يومياً سنة 1980، مقارنة بـ5 ملايين برميل يومياً في عام 1979، و3.8 ملايين برميل يومياً في سنة 1978.

وفي محاولة أخرى لضبط السوق، قررت المنظمة في اجتماعها المنعقد بجنيف في يوليو من نفس السنة تحديد سعر النفط الخام "المؤشر" عند سقف أقصى بلغ 32 دولاراً للبرميل، مع السماح بفارق لا تجاوز 5 دولارات حسب النوع والموقع الجغرافي، على أن تطبق هذه الأسعار ابتداءً من أول أغسطس 1980، غير أن مؤتمراً استثنائياً آخر في سبتمبر قرر خفض هذا السعر إلى 30 دولاراً للبرميل، مع تجميد الأسعار الرسمية لباقي أنواع النفط عند هذا المستوى. ورغم هذا الاتفاق، فضلت السعودية إبقاء سعر نفطها عند 28 دولاراً، دون رفعه إلى السعر الذي أقرته الأوبك، مما أدى إلى اتساع الفارق بين سعر النفط السعودي وسعر النفط المرجعي، حيث ارتفع أحد الأنواع إلى 23 دولاراً، وآخر إلى 36 دولاراً للبرميل مع نهاية سنة 1980.

### 6-تخفيض الإنتاج:

في مؤتمر جنيف في مايو 1981، قررت منظمة الأوبك تجميد أسعار النفط المعمول بها منذ نهاية 1980 حتى نهاية 1981، مع اتفاق معظم الأعضاء - باستثناء السعودية - على خفض الإنتاج بنسبة 10% بدءاً من يوليو. ومع ذلك، فشل المؤتمر في تحديد تسويقة موحدة، مما أدى إلى تراجع فعلي بالإنتاج بنحو 500 ألف برميل يومياً فقط من أصل التخفيض المقرر البالغ 5.1 مليون برميل.

Daryl worthington, OPEC and the 1979 Oil Shock, dec 15,2014, vue le 10/04/2025, valuable sur <sup>1</sup>

www.newhistorian.com.

## الفصل الأول: منظمة الأوبك وسياساتها التسعيرية

بدأت الأسعار الفورية بالنزول لأول مرة منذ 1978، لتصل إلى 25.1 دولاراً، أي أقل من السعر الرسمي البالغ 32 دولاراً. وفي أكتوبر، تم الاتفاق على تثبيت السعر المرجعي عند 34 دولاراً حتى نهاية 1982، وقد خفضت السعودية إنتاجها بمقدار مليون برميل يومياً استجابة لذلك.

مثل هذا أول تراجع رسمي في الأسعار منذ 1973، ما دفع الشركات البترولية للضغط نحو خفض أكبر في الأسعار. استجابت بعض الدول الأعضاء بخصومات تراوحت بين 4 و10 دولارات عبر صفقات فردية، فيما فضلت الأغلبية خفض الإنتاج بدلاً من تخفيض الأسعار، حيث انخفض الإنتاج بنسبة 16% في النصف الأول من عام 1981.

في التسعينيات، شهدت أسعار النفط تراجعاً حاداً، إذ انخفضت إلى 18 دولاراً في مارس 1991، ثم إلى 15.35 دولاراً في 1994، لتبلغ 12.28 دولاراً في 1998، نتيجة اختلال العرض والطلب، وتأثير السياسات الاستهلاكية والدولية، إضافة إلى تدهور السياسات التسعيرية للأوبك، مما تسبب في خسائر اقتصادية كبيرة للدول الأعضاء بسبب انخفاض العائدات النفطية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك 2000 إلى يومنا هذا.

بالرغم من أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط، إلا أن منظمة أوبك أدركت أن هناك عوامل أخرى يجبأخذها في الاعتبار، مثل مستوى الإنتاج وحصص الدول المنتجة، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بتوزيع الحصص. كما تم مراعاة تأثير نمو الاقتصاد العالمي وانعكاساته على مستوى الطلب. وقد برز أيضاً دور التنسيق بين أعضاء أوبك والدول المنتجة للنفط خارج المنظمة، التي تمثل ما يقارب ثلث الإنتاج العالمي، مثل النرويج، ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية، بالإضافة إلى المكسيك وأنغولا. استناداً إلى هذه المعطيات، قررت منظمة أوبك في مارس 1999 وضع آلية لضبط أسعار النفط، تنص على تخفيض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً إذا استمر سعر خام أوبك في البقاء أقل من 22 دولاراً للبرميل لمدة عشرة أيام متالية، على أن يتم زيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر إلى ما فوق 28 دولاراً للبرميل لمدة عشرين يوماً متواصلة.<sup>2</sup>

تعتبر الدول النفطية، وخاصة الأعضاء في منظمة أوبك، الأكثر تأثراً بما يحدث في أسواق النفط، حيث يرتبط النمو الاقتصادي والاجتماعي بالدخل النفطي. لذلك، بادرت المنظمة إلى اتخاذ المبادرة لإعادة التوازن لأسواق النفط، مواصلةً للجهود التي بدأت في عام 1999 وانتهت باتفاقات كبيرة في أسعار النفط. بعد أن واجهت الدول النفطية في عام 1999 فائضاً في الإمدادات، تحول اهتمامها في عام 2000 إلى تحديد ما إذا كانت الطاقة

<sup>1</sup> ضياء مجید الموسوى، أزمة البترول، المدرسة الوطنية للفنون المطبوعية، الجزائر، 1990، ص 6 .

<sup>2</sup> أسواق النفط العالمية، تقرير المعيد العربي للتخطيط بالكويت، العدد لسابع والخمسون، 2005 ،ص 15.

## الفصل الأول: منظمة الأوبك وسياساتها التسعيرية

الإنتاجية قادرة على استيعاب الزيادة في الطلب على النفط، حيث قامت بزيادة الإنتاج بمقدار أربع مرات ليصل إلى حوالي 4 ملايين برميل يومياً، في محاولة للحد من التقلبات في الأسعار المستقبلية.

خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2017، اعتمدت منظمة الأوبك مجموعة من السياسات التسعيرية لمواجهة التقلبات في سوق النفط العالمي، حيث تميزت هذه المرحلة بتغيرات كبيرة في الأسعار نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية متعددة. وفي عام 2000، رفعت المنظمة كمية الإنتاج بعد انخفاض الأسعار في عام 1999، ما ساهم في استقرار السوق وتحسين العلاقة بين المنتجين والمستهلكين، أما في 2001 فقررت الأوبك خفض الإنتاج عقب أحداث 11 سبتمبر، بهدف الحد من تراجع الأسعار، وفي عام 2002، تم خفض الإنتاج إلى 1.5 مليون برميل يومياً، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ضمن النطاق السعري المستهدف (32-28 دولاراً للبرميل). أما في 2003، فقد زادت المنظمة إنتاجها لتعويض النقص الناتج عن الحرب في العراق، مما ساهم في استقرار السوق.

في عام 2004، ارتفعت الأسعار بشكل مستمر نتيجة زيادة الطلب العالمي، وهو ما دفع الأوبك لزيادة الإمدادات، واستمر هذا الاتجاه في 2005 بسبب استمرار الطلب وتراجع الإمدادات من خارج الأوبك. أما في 2008، فقد شهد السوق العالمي انخفاضاً كبيراً في الطلب نتيجة للأزمة المالية العالمية التي سببتها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، مما أدى إلى تدهور أوضاع السوق. وفي 2009، ردت المنظمة بخفض غير مسبوق في الحصص الإنتاجية بلغ 4.2 مليون برميل يومياً لمواجهة الركود العالمي وتباطؤ النمو في الدول الصناعية والنامية.

في عام 2010، واصلت الأوبك تطبيق سياسة التخفيض دون تغيير، مما ساعد على بداية تعافي الأسعار. وفي 2011، تحقق توازن بين العرض والطلب، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار. إلا أن هذا لم يستمر، ففي 2014 قررت المنظمة الحفاظ على حصتها السوقية ومستوى الإمدادات رغم الأزمة، ما تسبب في انخفاض الأسعار. وبحلول 2015، استمرت الأسعار في الانخفاض مع ثبات مستوى الإمدادات. وفي 2016، خفضت الأوبك الإنتاج إلى 33.6 مليون برميل سنوياً، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار من جديد. وأخيراً، في 2017 قامت المنظمة بتعديلات على مستوى العرض والأسعار، مما ساهم في استمرار تحسن الأسعار في السوق العالمي.

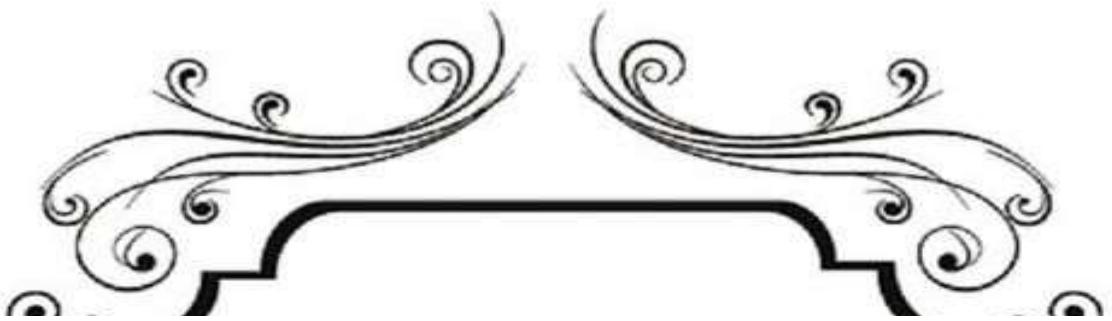
نُظهر التطورات التي مرت بها أسعار النفط خلال هذه الفترة التقلبات الاستثنائية التي شهدتها السوق. على سبيل المثال، عندما تجاوزت أسعار خام أوبك مستوى 27 دولاراً للبرميل في سبتمبر وديسمبر من عام 2000، شهدت السوق تقلبات بنسبة 6.2%. واستمرت التقلبات لتصل إلى أعلى مستوياتها في عام 2001، حيث بلغت 7.4%， بينما كانت أدنى نسبة تقلبات في عام 2004 بنسبة 1.31%<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرياح ورقة، الجزائر، 2013، ص 1.

## **الفصل الأول: منظمة الأوبك وسياساتها التسعيية**

### **خلاصة الفصل:**

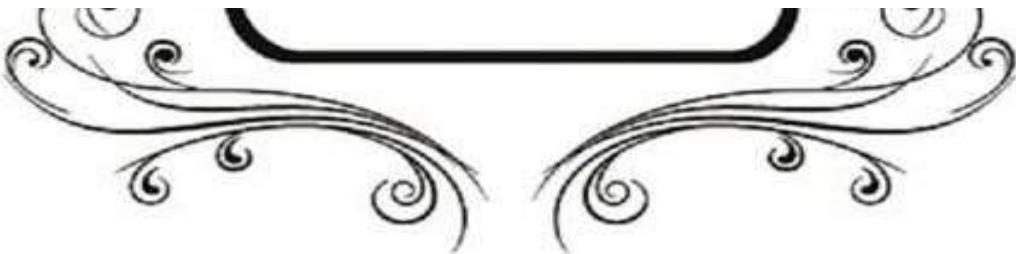
تشكل منظمة الأوبك (OPEC) ركيزة أساسية في تنظيم سوق النفط العالمي، إذ تلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على هذه السلعة الاستراتيجية. فمنذ تأسيسها عام 1960، سعت المنظمة إلى حماية مصالح الدول الأعضاء وضمان أسعار عادلة للمنتجين، مع مراعاة استقرار السوق العالمي وتوفير إمدادات موثوقة للمستهلكين. وقد تجلى تأثير الأوبك بوضوح من خلال قراراتها بشأن تحديد حصة الإنتاج، والتي كثيرة ما أثرت على اتجاهات الأسعار في الأسواق العالمية، كما عززت المنظمة من مكانتها عبر التنسيق مع دول من خارج الأوبك، مما زاد من فعاليتها في إدارة تقلبات السوق، وبالرغم من التحديات المتزايدة، كتضليلات الطلب، ونمو مصادر الطاقة البديلة، والتغيرات الجيوسياسية، فإن الأوبك لا تزال تلعب دوراً جوهرياً في الحفاظ على استقرار سوق النفط العالمي وضمان استدامته.



الفصل الثاني: التحديات التي تواجه

الأوبك

ودورها في استقرار أسواق النفط



## **الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط**

تمهيد

بعد استعراض نشأة منظمة الأوبك وتطور سياساتها التسعيية في الفصل الأول، يتناول هذا الفصل الجوانب المرتبطة بالتحديات المعاصرة التي تواجه المنظمة، إلى جانب تقييم دورها في تحقيق استقرار أسواق النفط العالمية. فعلى الرغم من المكانة الاستراتيجية التي تحتلها أوبك في السوق النفطية، إلا أنها تواجه ضغوطاً متزايدة ناتجة عن التغيرات الهيكلية في سوق الطاقة، وظهور منافسين جدد من خارج المنظمة مثل الولايات المتحدة وروسيا، بالإضافة إلى تنامي الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة والمتتجدة. كما يشهد السوق العالمي تقلبات مستمرة في الأسعار نتيجة عوامل جيوسياسية واقتصادية متشابكة، ما يجعل من مهمة المنظمة في ضبط الأسعار واستقرار السوق أكثر تعقيداً. ويسعى هذا الفصل إلى تحليل هذه التحديات من جهة، واستعراض الجهود والآليات التي اعتمدتتها أوبك للتعامل معها من جهة أخرى، مع محاولة استشراف مستقبل المنظمة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسرعة.

### **المبحث الأول: التحديات التي تواجه منظمة الأوبك**

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم التحديات التي تواجهها منظمة أوبك في أسواق النفط العالمية، من خلال سرد مختلف مراحل أداء المنظمة ثم التحديات التي يمكن أن تؤثر على أداء المنظمة في المستقبل.

#### **المطلب الأول: المراحل التي مرت بها منظمة أوبك للتحكم في ضبط أسعار النفط واستقرارها**

لقد مرت منظمة أوبك بعدة مراحل حتى تتمكن من ضبط أسعار النفط واستقرارها، وكانت المنظمة تلجم لتحديد أسعار النفط وفقاً للظروف الخاصة بكل مرحلة، وفي مرحلة ما كان هدف المنظمة الذي تسعى لتحقيقه هو منع تدهور أسعار النفط ثم في مرحلة أخرى استهدفت المنظمة تحسين مستوى أسعار النفط والمحافظة على الثروة النفطية. وفي مرحلة أخرى كان هدف المنظمة رفع أسعار النفط ثم استهدفت في مرحلةأخيرة ضرورة أن يكون هناك توازن في أسعار النفط، وستعرض لكل مرحلة من هذه المراحل على النحو التالي:

#### **أولاً: مرحلة منع تدهور أسعار النفط**

شهدت فترة الخمسينيات من القرن الماضي تدهوراً شديداً في أسعار النفط، كان السبب في ذلك زيادة الامتيازات من قبل الشركات العالمية في مجال صناعة البترول، وقد كان من بين أهداف إنشاء منظمة أوبك هو منع تدهور أسعار النفط عالمياً، لذلك فقد بذلت المنظمة الجهد الكبير، ومنذ نشأتها في العمل على الحد من تدهور أسعار النفط والحفاظ على مستوى أسعار ثابت، وقد استطاعت المنظمة تحقيق هذا الهدف، فاستطاعت أن تمنع

## الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط

تدور أسعار النفط منذ نشأتها وحتى فترة السبعينيات من القرن الماضي، ومن ثم فقط استطاعت المنظمة القضاء على ما كانت تقوم به الشركات العالمية من تحديد السعر النفطي بصورة منفردة...

### ثانياً : مرحلة تحسين مستوى أسعار النفط والمحافظة على الثروة النفطية

لقد كشفت الممارسة الواقعية عن قدرة منظمة أوبك ليس فقط في منع تدهور أسعار النفط، بل العمل كذلك على تحسين مستوى أسعار النفط والمحافظة على الثروة النفطية. حيث استطاعت الدول الأعضاء في المنظمة التكافل مع بعضهم البعض والوقوف في وجه موجة الاحتكارات التي كانت سائدة في تلك الحقبة الزمنية، وذلك بمساندة بعضهم البعض، وتقديم كافة أوجه الدعم لبعضهم البعض، وسواء كان هذا الدعم في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي، وهو الأمر الذي ترتب عليه أن نجحت المنظمة في تثبيت أسعار النفط عند السعر المعلق في عام 1960، حيث لجأت الشركات المتعاقدة إلى تخفيضه، بل أن المنظمة قد لعبت دوراً هاماً وشاقاً حتى تمكنت من الاتفاق مع الشركات المتعاقدة على احتساب الريع أو الإتاوة ضمن النفقات، فيتم خصم تلك الإتاوة أو الريع من دخل الشركات المتعاقدة وقبل احتساب الأرباح، وهو الأمر الذي ترتب زيادة العائد المادي للدول الأعضاء داخل المنظمة.<sup>1</sup>

وقد ترتب على ذلك الأمر إلى زيادة قوة وتأثير المنظمة في مجال صناعة النفط عالمياً ورسم السياسة الخاصة به، وهو ما ظهر واضحاً من خلال الوثيقة التي صدرت عن المنظمة في حزيران عام 1963، والتي كانت بعنوان بيان حول السياسة النفطية للبلدان الأعضاء في المنظمة، والتي تضمنت حق الحكومات المطلق في أن تحدد الأسس التي يجب على الشركات المتعاقدة الالتزام بها عند تحديد طرق المحاسبة بل أنها قد أطلقت العنان لتلك الحكومات في الإشراف على تلك المحاسبة، كما نصت الوثيقة على إعطاء الحكومات الحق الكامل في الالتزام بذلك الشركات بالامتثال للقوانين الوطنية المطبقة في الدول المنتجة للبترول والمتعلقة بالاستثمار النفطي، والزامها باللجوء إلى القضاء الوطني عند نشوء أي نزاع خاص بعقود الاستثمار النفطية.

كما ساندت المنظمة الدول الأعضاء فيها والعمل على ترسيخ سيادتهم على ما يملكونه من ثروات نفطية، فأعطت لهم الحق في القيام بالتأميم للمشروعات القامة على أراضي تلك الدول، وكذا منحthem الحق في تأسيس

<sup>1</sup> حسن عطيه الله ، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية، دراسة للفنون الدول للتنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1987، ص 395.

## **الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط**

الشركات التي تعمل في مجال النفط كما قامت بتجمیع أعضائها من الدول على المشاركة في عقود الامتیاز القائمة، سمحت لهم بتعديل تلك العقود بما یسمح بمشارکتهم في تلك العقود.<sup>1</sup>

### **ثالثا: مرحلة رفع أسعار النفط**

لقد تمكنت منظمة أوبك في تلك المرحلة رفع أسعار النفط، حيث صدر قرارها في 19 أكتوبر 1973 بزيادة أسعار النفط بل أنها قد انفردت بقرار الشعير، وقد نتج عن ذلك زيادة عائدات النفط لصالح الدول الأعضاء في المنظمة، وهو ما أدى إلى زيادة سيطرة وسيادة الدول الأعضاء على ثرواتها البترولية، وفي هذه المرحلة استطاعت منظمة أوبك رفع أسعار النفط عدة مرات، حيث بلغت نسبة الزيادة في الأسعار ما يزيد على 300%， الأمر الذي يوضح وبجلاء الدور الهام والحيوي الذي لعبته منظمة أوبك وأدى إلى رفع أسعار النفط، وازدياد سلطات ونفوذ الدول الأعضاء في المنظمة في مجال صناعة النفط وهيمنة تلك الدول على ثرواتها النفطية، فأصبحت الدول هي من تأخذ قراراتها بشأن تلك الثروات بل أن المنظمة قد استطاعت وقف سيطرة الشركات العملاقة على صناعة النفط وانفرادها بكل القرارات المتعلقة بشئونه.

### **رابعا: مرحلة تحقيق التوازن في أسعار النفط**

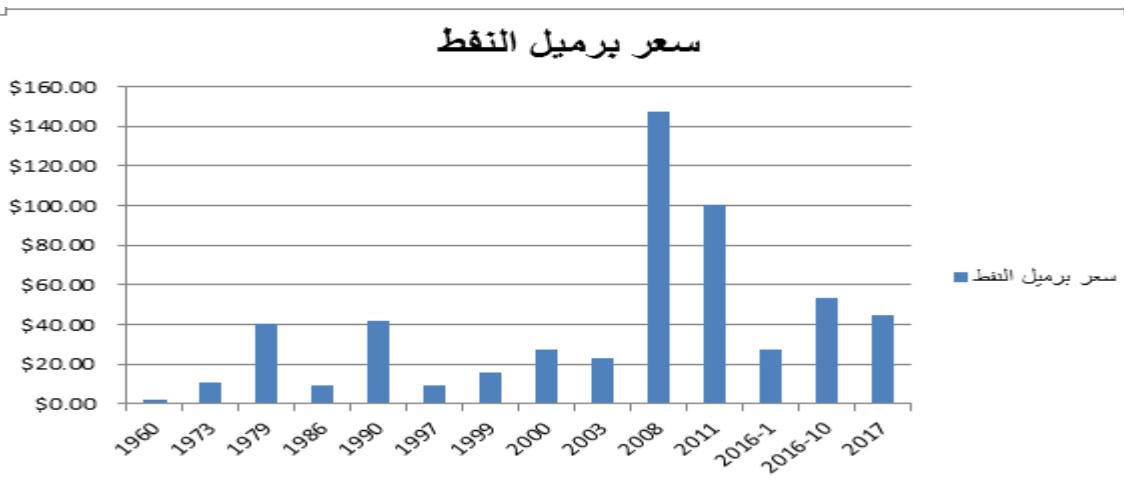
لقد شهدت هذه المرحلة تدهور شديد في أسعار النفط، ما دفع بمنظمة أوبك إلى السعي في إعادة النظر في أسعار النفط عالميا، فعملت على تحقيق نوعا من التوازن في أسعار المنتجات النفطية وذلك بأن قامت بربط أسعار المنتجات النفطية بالمعروض من النقط وحجم الطلب عليه، ومن ثم تسعيه طبقا لما هو محدد له في الأسواق العالمية للنفط.

---

<sup>1</sup> سراج حسين أبو زيد ، التحكيم في عقود البترول، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 62 - 64

## الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط

الشكل رقم 01: يوضح تقلبات الأسعار منذ 1960 وحتى الربع الأول من عام 2017:



المصدر: أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات الى 2025، تاريخ 2017، <https://rawabetcenter.com/archives/48581>، تاريخ الإطلاع: 2025/05/01.

### المطلب الثاني: المنافسة من الدول غير الأعضاء (مثل الولايات المتحدة وروسيا)

قبل الحديث عن احتياطيات النفط المتوفرة في مختلف أنحاء العالم، لا بد من الإشارة إلى أن أول تهديد محتمل لنفط منظمة الأوبك قد ينبع من الدول المستقلة المنتجة للنفط. فمن المتوقع أن تتمكن هذه الدول من تلبية ما يقارب 50% من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط بحلول عام 2035، حيث يتوقع أن يصل هذا الطلب إلى حوالي 105 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ 90 مليون برميل حالياً. وهذا يعادل زيادة قدرها 15 مليون برميل يومياً، تستطيع الدول غير الأعضاء في الأوبك تأمين ما يناهز 5.7 مليون برميل منها يومياً.<sup>1</sup>

ومن جهة أخرى، فإن بعض الدول التي تصنف في ذات الوقت كمستهلكة ومنتجة للنفط قد تمثل هي الأخرى تهديداً فعلياً لنفط الأوبك، وذلك لما تملكه من قدرات إنتاجية تصاهي تلك الموجودة لدى أقوى دول المنظمة. وإذا ما تبنت هذه الدول سياسات فعالة لترشيد استهلاك الطاقة، أو استثمرت في تقنيات حديثة لإنتاج النفط والغاز الصخري أو اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، فإنها ستكون قادرة على توفير بدائل طاقوية جديدة في الأسواق، مما يهدد بشكل مباشر الحصة السوقية والمصالح الاقتصادية للأوبك.

<sup>1</sup> شجاع (البقمي): حجم استهلاك النفط العالمي يصل إلى 105 مليون برميل يومياً بحلول عام 2035. 2035 جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 12513، السعودية، الرياض، 2 مارس 2013، ص 1

## الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأولي ودورها في استقرار سوق النفط

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً واضحاً على ذلك، إذ استطاعت خفض استهلاكها النفطي خلال عام 2012 إلى حوالي 4.7 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ 4.12 مليون برميل يومياً في 2005. كما شهد إنتاجها ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 11.1 مليون برميل يومياً في 2011، بعد أن كان في حدود 8.3 مليون برميل في 2005، بفضل تطوير استغلال النفط والغاز الصخري، وهو ما أسهم في تعزيز إمدادات السوق وتسجيل انخفاض طفيف في الأسعار.<sup>1</sup>

ويلاحظ أن الولايات المتحدة، والتي لم تكن تحقق إنجازات بارزة سابقاً في مجال إنتاج النفط المحلي، أصبحت تمتلك اليوم احتياطيات ضخمة من الغاز الصخري والنفط غير التقليدي في ولايات مثل شمال داكوتا ومونتانا. وتشير التوقعات إلى إمكانية تحول الولايات المتحدة إلى دولة مصدرة للغاز الطبيعي بحلول عام 2035، مع تراجع اعتمادها على واردات النفط من 60% إلى 30%， وهو ما يمثل تحدياً مباشراً لنفط الشرق الأوسط، وخاصة لدول الأولي.<sup>2</sup>

ومن جهة أخرى، فإن غياب التنسيق بين الأولي وروسيا في ما يتعلق بسياسات إنتاج النفط وتسعيه قد يعرض المنظمة لتهديد غير مباشر من قبل الإمدادات الروسية. فروسيا تصدر نحو 80% من إنتاجها النفطي إلى أوروبا، خاصة إلى ألمانيا وهولندا وبولندا، وقد ارتفع إنتاجها من 8.9 مليون برميل يومياً في 2008 إلى 10.4 مليون برميل يومياً في 2012، ما جعلها ثالث أكبر منتج عالمي بعد الولايات المتحدة والسويدية. كما خفضت من استهلاكها الداخلي من 4.4 مليون برميل يومياً في 1992 إلى 2.8 مليون برميل يومياً في 1998، وهو ما يترجم إلى فائض يصل إلى 5.7 مليون برميل يومياً يُطرح في السوق العالمية، مما قد يُشكل ضغطاً إضافياً على حصة الأولي إذا استمر الاتجاه التصاعدي لهذه الإمدادات.

أما كندا، وهي حليف استراتيجي للولايات المتحدة وعضو في الوكالة الدولية للطاقة، فتُعد سادس أكبر منتج للنفط عالمياً، وتمتلك ثالث أكبر احتياطي مؤكّد بعد فنزويلا والسويدية. وقد شهد إنتاجها قفزة نوعية من 3.1 مليون برميل يومياً في 2009 إلى 3.8 مليون برميل يومياً في 2012. ومع توفر احتياطات كبيرة وإمكانية استخدام

<sup>1</sup> الدول الأكثر استهلاكاً للنفط في العالم ، وارد في aviation-arab.net/showthread.php?t=2753 تاريخ الإطلاع: 2025/04/10 على ساعة 21:00.

<sup>2</sup> فهد الشیان: توقعات بمواصلة نمو قطاع النفط والغاز في المنطقة رغم التطورات العالمية، جريدة الرياض الاقتصادي، العدد 16497 ، السعودية، 24 أكتوبر 2013، ص2.

## الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأولي ودورها في استقرار سوق النفط

المخزون الاستراتيجي، فإن كندا قادرة على تهديد مصالح الأولي من خلال ضبط استهلاكها وزيادة حجم الإمدادات في الأسواق.<sup>1</sup>

إلى جانب ذلك، فإن المنافسة النفطية قد تتعزز مستقبلاً بفضل الاستثمارات الكبيرة التي تضخها الشركات النفطية العالمية في مختلف مناطق العالم، والتي يُتوقع أن تثمر مع مرور الوقت عن تدفق كميات إضافية من النفط إلى السوق، مما سيُعزز من حجم المعروض، ويزيد من شدة المنافسة مع نفط الأولي.

### الجدول رقم 01: إنتاج النفط الاحتياطي المؤكد في الدول الكبرى المنتجة للنفط<sup>"</sup>

الدول	الإنتاج (بالألف برميل يومياً)	الاحتياطي المؤكد (بالمليون برميل)	سنوات الانتاج الباقية
كونومبيا	1005	2308	6 سنوات
المملكة المتحدة	879	2755	8 سنوات
النرويج	1567	5139	8 سنوات
الولايات المتحدة	9430	36385	10 سنوات
المكسيك	2266	9711	11 عاماً
أندونيسيا	690	3230	12 عاماً
انغولا	1767	9524	14 عاماً
مالزيا	665	3750	14 عاماً
الصين	4273	25132	16 عاماً
البرازيل	2437	16186	18 عاماً

المصدر: أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات إلى 2025، تاريخ 2017,<https://rawabetcenter.com/archives/48581>، الإطلاع: 2025/05/01.

## المطلب الثالث: أثر الطاقات البديلة والمتتجدة على مستقبل الأولي

تُعد الطاقة من الاحتياجات الحيوية الأساسية في حياة الإنسان، ويعتبر توفيرها وضمان الوصول المستدام إليها من القضايا العالمية المهمة. ومع أن مصادر الطاقة الحالية تعتمد بشكل كبير على النفط، إلا أن الحصول عليه يتطلب إنفاقاً مالياً ضخماً، كما أنه يرتبط بجملة من التحديات السياسية والأمنية، مثل التهريب والتعرض للعمليات الإرهابية، إلى جانب ما يسببه من أزمات اقتصادية وبيئية، خاصة بسبب تقلب أسعاره اليومي الناتج عن نقص الإمدادات. فضلاً عن ذلك، فإن الاعتماد على النفط يسهم بشكل كبير في زيادة انبعاث الغازات الدفيئة، وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون.

<sup>1</sup> الدول الأكثر استهلاكاً للنفط في العالم ، وارد في aviation-arab.net/showthread.php?t=2753 تاريخ الإطلاع: 2025/04/10 على ساعة 21:00.

## الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأولي ودورها في استقرار سوق النفط

أمام هذه التحديات، اتجهت الدول، خاصة المستهلكة الكبرى للنفط، إلى البحث عن مصادر بديلة ومتعددة للطاقة، نظراً لأهميتها الاستراتيجية التي قد تفوق النفط نفسه، خصوصاً وأنها تتوافق مع متطلبات حماية البيئة. ومن بين أبرز هذه المصادر، تُعد الطاقة الشمسية من أهم وأغزر مصادر الطاقة المتعددة على سطح الأرض، إذ تستقبل الأرض سنوياً إشعاعاً شمسيًا يُقدر بحوالي 178 تيراواط، أي ما يعادل 15 ألف مرة من الطلب العالمي السنوي على الطاقة الأولية.<sup>1</sup>

**الشكل رقم 02 :** يوضح الإنفوغرافيك الآتي - أعدته وحدة أبحاث الطاقة- أكثر الدول توليداً للطاقة الشمسية حسب

نصيب الفرد:



المصدر: أحمد عمار، وحدة الأبحاث الطاقة، أكثر الدول توليداً للطاقة الشمسية حسب نصيب الفرد ،دولة عربية الثانية عالمياً،

.2025/04/30 ، تاريخ الإطلاع <https://attaqa.net/2025/04/20>

### أكبر الدول توليداً للطاقة الشمسية لكل فرد لسنة 2024:

توضح قائمة أكثر الدول توليداً للطاقة الشمسية لكل فرد تخطيها معدل الميغاواط/ساعة في 6 دول مع حضور الإمارات في المركز الثاني عالمياً، وفقاً لقائمة الآتية:

• أستراليا 1.86 :ميغاواط/ساعة.

• الإمارات 1.29 :ميغاواط/ساعة.

<sup>1</sup> سعيدة دالي: الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر واقع وآفاق. مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول العلاقة الجدلية بين الطاقة والتنمية المستدامة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، يومي 25/24 فيفري 2015، ص4.

## الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأولي ودورها في استقرار سوق النفط

- اليونان 1.22 : ميجاواط/ساعة.
- إسبانيا 1.22 : ميجاواط/ساعة.
- هولندا 1.18 : ميجاواط/ساعة.

وتصدرت أستراليا قائمة أكثر الدول توليدًا للطاقة الشمسية لكل فرد على المستوى العالمي بمعدل بلغ 1.86 ميجاواط/ساعة، وهو ما يتجاوز 7 أضعاف المتوسط العالمي.

بينما كانت الإمارات هي صاحبة ثاني أعلى نصيب للفرد من توليد الكهرباء عبر الطاقة الشمسية عالميًّا بمعدل بلغ 1.29 ميجاواط/ساعة، مع احتضان البلاد محطات طاقة شمسية يصنف العديد منها بأنها ضمن الأكبر عالميًّا. وفي المركز الثاني جاءت اليونان بمعدل بلغ 1.22 ميجاواط/ساعة للفرد، تليها إسبانيا بمعدل 1.22 ميجاواط/ساعة، وهولندا بـ 1.18 ميجاواط/ساعة، وفي الترتيب السادس جاءت تشيلي بمعدل توليد يتجاوز 1 ميجاواط/ساعة من الطاقة الشمسية.

وتضمنت قائمة أكثر الدول توليدًا للطاقة الشمسية لكل فرد، دولًا أقل من ميجاواط، لتأتي المجر في الترتيب السابع بمعدل توليد 971 كيلوواط/ساعة، تليها النمسا بتوليد بلغ 967 كيلوواط/ساعة من الطاقة الشمسية لكل فرد. وتناسعًا حلت أمريكا في القائمة بحجم توليد 878 كيلوواط/ساعة للفرد من الطاقة الشمسية، وفي المركز الأخير جاءت ألمانيا بتوليد 840 كيلوواط/ساعة للفرد.<sup>1</sup>

الطاقة البديلة للنفط، التي من شأنها أن تهدد مستقبلاً مصالح منظمة الأولي، يمكن أن تكون إما متتجدة أو غير متتجدة.

أما البدائل غير المتتجدة، فتشمل أنواع النفط غير التقليدي، والنفط والغاز الصخري، إضافة إلى الطاقة النووية. بينما تتجسد البدائل المتتجدة في مصادر كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، الحرارة الجوفية، والكتلة الحيوية.

ويُدرج بعض الخبراء سوائل الغاز الطبيعي ضمن فئة النفط غير التقليدي، إذ تستخلص هذه السوائل من حقول الغاز التقليدية. ويُقدر الاحتياطي العالمي من النفط الصخري بنحو 3.5 تريليون برميل، لكن لا يمكن استخراج سوى 160 مليار برميل باستخدام التقنيات المتوفرة حالياً، أي ما يعادل حوالي 5%. في المقابل، يتم استغلال الزيوت غير التقليدية — مثل النفط فائق الكثافة والبيتومين الطبيعي — بوتيرة أسرع، إذ يُقدر احتياطاتها بنحو 4.3

<sup>1</sup> أحمد عمار، وحدة الأبحاث الطاقة، أكثر الدول توليدًا للطاقة الشمسية حسب نصيب الفرد، دولة عربية الثانية عالميًّا، 2025/04/30 ، تاريخ الإطلاع <https://attaqa.net/2025/04/20>

## الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط

تربليون برميل. وحتى عام 2002، لم تكن هناك سوى دولتين قد بدأتا فعلياً في تطوير هذه المصادر: كندا وفنزويلا.<sup>1</sup>

في كندا، على سبيل المثال، بلغ إنتاج النفط الصناعي المستخرج من رمال القطران حوالي 340 ألف برميل يومياً بنهاية عام 2001، إلى جانب إنتاج 880 ألف برميل من النفط الثقيل وشديد التقلل دون إجراء أي تحويلات، وهو ما تجاوز إنتاج النفط التقليدي الذي تراجع إلى 810 آلاف برميل يومياً منذ نفس العام.<sup>2</sup>

أما في فنزويلا، فقد ارتفع إنتاج النفط الصناعي الثقيل من 200 ألف برميل يومياً في عام 2001 إلى حوالي 662 ألف برميل يومياً في عام 2009.<sup>3</sup> ونظراً لهذا الحجم الكبير من الاحتياطيات غير التقليدية، فإن غالبية دول الأوبك، باستثناء الدول الخليجية، تجد صعوبة في منافسة هذه الموارد التي باتت تمثل تهديداً حقيقياً، خاصة بعد أن بدأت الإمدادات الأولى منها بالظهور في السوق منذ عام 2010.<sup>4</sup>

من جهة أخرى، تُعد الطاقة النووية من المصادر غير التقليدية التي يمكن أن تهدد مكانة الأوبك، حيث توسيع استخدامها في مجالات عديدة كالصحة، الصناعة، والزراعة. وقد شهد إنتاج الطاقة النووية العالمي نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع من 0.99 مليون برميل يومياً (ما يعادل نفطاً) في 1973، إلى 5.64 مليون برميل يومياً في 1985، ووصلت مساهمتها إلى نحو 17% من الاستهلاك العالمي للطاقة في عام 2005. ويتوقع البعض أن ترتفع هذه النسبة إلى أربعة أضعاف بحلول عام 2050، من خلال ما يقارب 45 مفاعلاً نووياً موزعة على 30 دولة.<sup>5</sup> ومع ذلك، فإن الطاقة النووية تُواجه تحديات كبيرة تتعلق بصعوبة إدارة النفايات النووية، إضافة إلى مخاطر الإشعارات كما حدث في فوكوشيما وتشرينبيل، فضلاً عن تآكل القدرات الإنتاجية للمفاعلات مع مرور الزمن. وللهذا السبب، لا تضع الدول المستهلكة ثقلها الكبير على الطاقة النووية كمنافس جاد للنفط أو للأوبك.

<sup>1</sup> حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، عدد 164 ، مصر، مطبوع الأهرام التجارية، أبريل 2006، ص 148

<sup>2</sup> كولن كامبيل و آخرون، نهاية عصر النفط. عالم المعرفة، (ترجمة: د. عدنان عباس علي)، عدد 307 ،مطبوع السياسة، الكويت، سبتمبر 2004 ، ص 105 - 108

<sup>3</sup> حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 149.

<sup>4</sup> لاهيرير (جان): النفط كمصدر للطاقة حائق الحاضر واحتمالات المستقبل، ط 1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 149.

<sup>5</sup> مقدم عبيرات و محمد كريم خيدر، جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، رسالة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2004، ص 71.

## **الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط**

في المقابل، يبرز الغاز الطبيعي كمصدر طاقة أنظف وأكثر وفرة، يتوقع أن يُشكل منافساً حقيقياً للنفط في المستقبل. بل يرى بعض الخبراء أن الغاز الطبيعي سيصبح المورد الثاني للطاقة، وربما يتفوق على النفط من حيث الأهمية، حيث قد يُمثل نحو 90% من مصادر النفط غير التقليدي.<sup>1</sup>

أما الغاز الصخري، الذي يُعد أيضاً من فئة النفط غير التقليدي، فقد شهد تطويراً ملحوظاً خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أحرزت تقدماً كبيراً في تطوير حقوله، إلى جانب كندا. وقد اعترفت الأوبك في تقريرها السنوي لعام 2013 بهذه المنافسة القوية، التي بدأت تُشكّل تحدياً حقيقياً لإنتاجه

### **المبحث الثاني: دور الأوبك في ضبط أسواق النفط واستقرارها**

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أداء منظمة أوبك في أسواق النفط العالمية، من خلال تسبيّرها لمختلف مراحل التقلبات السعرية الكبيرة.

#### **المطلب الأول: منظمة "أوبك" وأزمات تقلبات السعر - الاستراتيجيات المطبقة**

منظمة "أوبك" عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، هدفها تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لهذه الدول بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها، فقد أدى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية لتحسين شروط التعامل في النفط، ولتأكيد حق الدول المنتجة في حتى ثرواتها النفطية، ولوضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى والتي كانت تقوم بتحديد القواعد التسعيرية بنفسها وأهملت مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط، واقتصرت على رعاية مصالح الشركات النفطية ومصالح الدول الغربية، ولهذا لم تكن هناك أي أسعار معلنة للنفط في الدول المنتجة للنفط، إلا أنه عام 1973، أو ما يعرف بأزمة 1973 عرف تصحيح القواعد التسعير السابقة، ومنذ ذلك الوقت أصبح للدول المنتجة وخاصة منظمة "أوبك" دوراً مهماً في تحديد الأسعار المعلنة، كما عملت المنظمة على إرساء قواعد جديدة في تسعير النفط تماشياً مع الوقت الحاضر لتقادي أي تقلبات في سوق النفط العالمي مستقبلاً.<sup>2</sup>

رغم كل ما سعت له المنظمة من أجل إرساء استقرار سعري للنفط إلا أن المنظمة واجهت العديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية وغيرها التي أثرت على أعمال المنظمة واستراتيجياتها السعرية وخاصة في القرن الواحد

<sup>1</sup>- Opec Bulletin :09/10/2006,page 81

<sup>2</sup> سالم بوغرارة، السياسة التسعيرية لمنظمة أوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2013 ، ص 18 .

## الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط

والعشرين، حيث عرفت هذه الفترة مراحل غير عادية وشهدت جملة من التذبذبات في أسعار النفط بداية من أحداث 11 سبتمبر بالو.م.أ ومروراً بالأزمة المالية العالمية سنة 2008، التي تعتبر أشد أزمة من بها العالم في هذه الفترة والتي بدورها أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام ووصولاً إلى وقتنا الحالي، حيث عرفت فيه المنظمة عدم استقرار الأسعار بين الصعود والنزول إلى مستويات دنيا من شأنها أن تشكل أزمات اقتصادية تنموية للدول المنتجة والجدول أدناه يمثل التسعير النفطي من 2000 إلى غاية 2018.<sup>1</sup>

الجدول رقم 02: يمثل التسعير النفطي من 2000 إلى غاية 2018.

السنة	سعر البرميل	الإجراءات المتخذة من قبل الأوبك
2000	27.6	زيادة في الإنتاج بهدف رفع الأسعار
2002	24.3	خفض الإنتاج إلى 1.5 مليون برميل يومياً
2004	36.00	زيادة في إمدادات النفط لزيادة الطلب عليها
2008	94.00	انخفاض الطلب نتيجة للأزمة المالية
2010	77.38	استمرار المنظمة في خفض الإنتاج والمحافظة على السياسة الإنتاجية
2018	63.30	تفاوض داخلي: خفض الإنتاج
		تفاوض خارجي: محاولة تثبيت السعر

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على معطيات البنك الدولي

وقد اعتمدت الأوبك على مجموعة من الاستراتيجيات الخاصة بإدارة الأزمات والتفاوض من أجل إيجاد حل للأزمة، ومنح استقرار السعر النفطي، حيث كانت هذه الاستراتيجيات تختلف باختلاف الأزمة ونوعها والمجال الذي تنتهي إليه، فأزمة 11 سبتمبر تختلف عن أزمة 2008 المالية، كما أنها يختلفان عن أزمة 2018 والتي خضعت لمنطق السوق الخاص بالعرض والطلب من جهة وحماية مصالح دول المنظمة من جهة أخرى من خلال تقليص زيادة الإنتاج النفطي بما يتماشى ومتطلبات السوق العالمية التي تمثل فيها الأوبك نسبة 35 إلى 40%.

واعتمدت أوبك في إدارتها للأزمة على استراتيجية التملص من المسؤولية، حيث اتهمت جهات عديدة وخاصة الدول الأخرى للمنتجة للنفط المنظمة بأنها سبب تدهور أسعار النفط ووصولها إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات، حيث صرحت المنظمة في رسائل الإعلام، وكذا في نشريتها الخاصة أن المنظمة تنتج ما يعادل 35 إلى 40% من

<sup>1</sup> موسى غانم ، فاطمة فالح أحمد، أخلاقيات التفاوض في المنهج الإسلامي، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008، ص37

## **الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط**

الإنتاج العالمي، وبالتالي فإن 60 إلى 65% يقع تحت عائق الدول الأخرى، وبالتالي فإن هذه الأزمة تكون وليدة النسبة الغالبة، حيث كانت هذه الاستراتيجية فعالة للمنظمة ولتحويل المسؤولية في وقوع الأزمة إلى جهات أخرى وإظهار المنظمة على أنها ضحية هي الأخرى وذلك للانتقال إلى التفاوض الداخلي والخارجي لإيجاد حل للأزمة التي تمر بها أسعار النفط.

### **❖ التفاوض الداخلي لمنظمة "أوبك"**

سعت منظمة "أوبك" جاهدة لإرساء مجموعة من القواعد والقوانين الخاصة بالتنظيم داخل المنظمة، وأنشأت هيكلًا تنظيمياً ل القيام بهذه الأدوار، كما تسعى المنظمة دائمًا إلى عقد اجتماعات دورية المناقشة أوضاع المنظمة وأوضاع السوق النفطية وكذا التشاور والتحاور لفض الأزمات التي تواجهها المنظمة، حيث أن أزمة الخيار الأسعار تعتبر من أهم الأزمات التي تمر بها المنظمة وتتخضع لقانون العرض والطلب في غالب الأحيان، وتجتمع الدول المصدرة للبترول والتابعة للمنظمة دورياً من أجل التفاوض في خفض الإنتاج أو الزيادة فيه، حيث تتفاوض هذه الدول فيما بينها لتحديد حصة الزيادة والتخفيف لكل دولة.

وتعتمد هذا المنظمة في التفاوض الداخلي على استراتيجية التكامل وهي تطوير العلاقة بين طرفين أو أكثر إلى درجة يصبح كل منهما مكملاً للآخر في كل شيء بل قد يصل الأمر إلى أنهم يصبحون شخصاً واحداً مندمجاً في المصالح والفوائد والكيان، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة أمام كل منهم.

### **❖ التفاوض الخارجي لمنظمة OPEC :**

أكد عبد الله البدرى الأمين العام المنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أن المنظمة لم تكن سلبية كما يتهمها البعض تجاه المتغيرات في سوق النفط الخام خاصة مع تراجع الأسعار مشيراً إلى أن البعض ينتظر منها خطوة غير مدرستة لا يمكن الإقدام عليها.

وأكملت نشرية "أوبك" أن المنظمة لا يمكنها بمفردها معالجة المشاكل الحالية في سوق النفط، لأنها ببساطة ووضوح لا تمثل بإنتاجها أكثر من نسبة 35 إلى 40% من الإنتاج العالمي بينما لا تزال هناك نسبة 60 - 65% من الإنتاج خارج المنظمة.

وتنطلع "أوبك" خلال العام الجديد عقد المزيد من الاجتماعات والاتصالات مع المنتجين من خارج المنظمة، بهدف تبادل الرؤى حول أوضاع السوق من أجل الوصول إلى تصورات موحدة تسهل الوصول إلى بعض الأهداف المشتركة في مقدمتها استقرار ونمو السوق، وبينت أن التشاور بين المنتجين يمثل ضرورة قصوى وحاجة ملحة لتدارس العوامل المؤثرة على السوق وضمان الحفاظ على مستوى الأسعار الجيد والملاائم لكل المنتجين والمستثمرين.

## الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط

وأشارت إلى أن المنظمة عقدت بالفعل اجتماعات فنية ناجحة مع عديد من كبار منتجي النفط من خارج أعضاء منظمة "أوبك"، وكان على رأسهم الو.م.أ. وروسيا، ويمكن القول إن الاستجابة كانت إيجابية وفعالة على العموم ووفق مستويات مرضية للجميع، وهذا ما جاء على لسان أمينها العام مصرياً: "لكننا يجب أن تدرك أن العمل الجماعي والمشترك بين المنتجين يحتاج إلى وقت طويل حتى يت ami ويضجج، وتتصبح بشكل كبير آليات تحقيق وتطوير هذا التعاون".

وأضافت نشرية المنظمة أن المنتجين بحاجة إلى التفاوض المستمر والمتسع بشكل متواصل، ليضم دولاً أكثر من خارج منظمة OPEC واتساع دائرة المنتجين المتعاونين هو دعم مطلوب الجهد جماعي مشترك يصب في صالح دعم استقرار السوق.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على منظمة أوبك في ضبط أسعار النفط

تأثر قدرة منظمة أوبك على ضبط أسعار النفط بعدة عوامل متداخلة، تشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتقنية. وبعد فهم هذه العوامل أمراً أساسياً لتقييم فعالية المنظمة في تحقيق استقرار السوق العالمية للنفط.

#### 01- وجود تكتل منظم من قبل الدول الصناعية المستهلكة للنفط في مواجهة أوبك:

قامت اثنى عشرة دولة صناعية غربية، من بينها عدد ثمان دول من المجموعة الأوروبية عدا فرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا والترويج بتشكيل تكتل منظم في مواجهة منظمة أوبك، وقد أطلق على هذا التشكيل اسم وكالة الطاقة الدولية ، وقد تم إنشاء هذه الوكالة في عام 1974م ، بمقتضى اتفاقية مبدئية، وقد كان الهدف من إنشاء وكالة الطاقة الدولية هو الاستعداد لمواجهة أية ظروف طارئة تؤثر بشكل مباشر على إمدادات النفط.

ولقد تمثل الهدف الأساسي من إنشاء وكالة الطاقة الدولية، هو الوقوف في وجه منظمة أوبك وممارسة كافة الوسائل من أجل النيل من تلك المنظمة وإضعافها، خاصة إضعاف دورها فيما يتعلق بسيطرتها على تحديد أسعار النفط وقد نجحت وكالة الطاقة الدولية في تقليل الطلب على البترول، وذلك عن طريق العديد من الإجراءات والوسائل التي لجأت إليها وكان من شأنها الحد من استهلاك النفط في كافة المجالات الاقتصادية.

فضلاً عن لجوء الدول الصناعية الغربية والأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، إلى توفير مخزون استراتيجي هائل لها من النفط كان كافياً لمواجهتها لأية ظروف طارئة تؤثر سلباً على إمدادات النفط إليها ، ومن ثم فقد استطاعت

<sup>1</sup> أوبك، مشكلات السوق ليست مهمتنا وحذنا، مقال منشور في الموقع الإلكتروني الاقتصادي على موقع [www.albawaba.com/ar/789752](http://www.albawaba.com/ar/789752)، 2018، تاريخ الإطلاع: 31/04/2025.

## **الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط**

هذه الدول التأثير الكبير وبشكل ملحوظ في أسعار النفط عالمياً مما أدى لهبوط أسعاره بصورة مؤثرة، بل يمكن القول بأن هذه الدول قد استطاعت ويطرق بسيرة في تعويض ما تم سحبه واستهلاكه من النفط المخزون لديها في ظل انخفاض وتدني أسعاره.

ومن هنا يتضح لنا أن وكالة الطاقة الدولية وعقب نجاحها في السيطرة التامة على أسعار النفط فقد أصبحت البديل المناسب لمنظمة أوبك فقد حل محل الأخيرة لاسيما بعد نجاحها في خفض الاعتماد على بتروл منظمة أوبك، واستبداله بنفط بحر الشمال وقد كان هدف الوكالة في هذا الصدد هو تخفيض أسعار النفط، وهو ما كتب له النجاح على يد تلك الوكالة<sup>1</sup>.

### **02- قيام الدول الأعضاء في منظمة أوبك بتجاوز حصة الإنتاج المقررة لها:**

لجأت بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك إلى تجاوز حصة الإنتاج المقررة لها، فلم تلتزم بما هو مقرر لها من حصة إنتاجية، ذلك أنه قد تم الاتفاق فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة في عام 1982 وتحديداً في شهر مارس 1982، على أن حجم الإنتاج الكلي للمنظمة هو 17.5 مليون برميل من النفط يومياً، غير أن بعض الدول الأعضاء في المنظمة قد خالفت هذا الاتفاق بتجاوز الحصة المقررة لها، الأمر الذي ترتب عليه زيادة حجم المعروض من الإنتاج وبما يزيد على ثلاثة ملايين برميل يومياً وذلك خلال الفترة من ديسمبر 1986 وحتى أبريل 1986، وقد نتج عن ذلك الأمر انخفاض كبير في أسعار النفط فانخفضت الأسعار من 27 دولار للبرميل إلى نحو 11 دولار للبرميل.

### **03- منافسة الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك في إنتاج النفط:**

لعل من الأسباب التي أدت إلى عدم قدرة منظمة أوبك على ضبط أسعار النفط عالمياً، وجود دولاً غير أعضاء في منظمة أوبك، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والصين، والمكسيك، وروسيا، قد قامت بزيادة إنتاجها من النفط، والمعروف أن تلك الدول هي من الدول المصدرة للبتروл، وقد ترتب على هذا الأمر زيادة الكميات المعروضة من النفط ، حيث بلغ إنتاج تلك الدول نحو 60% من جملة الإنتاج العالمي من النفط وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أشرف محمود علي محمود، منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط [أوبك] ودورهما البارز في مجال السياسة النفطي، المجلة القانونية مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، دس، ص 892.

<sup>2</sup> أشرف محمود علي محمود، مرجع سابق، 894.

## **الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط**

### **المطلب الثالث: مستقبل الأوبك في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**

تواجه منظمة الأوبك في الفترة الأخيرة عدة مؤشرات مقلقة تشير إلى تدهور وضعها، سواء من ناحية البيانات الرقمية أو من خلال مجريات الأحداث. فعند تحليل المشهد العام المتعلق بقضايا النفط والأسواق العالمية خلال السنوات الماضية، يبرز نوع من التساؤل بشأن مستقبل هذه المنظمة، نظرًا لنتائج الأزمات التي تعترض طريقها واحدة تلو الأخرى، بحيث لا تكاد تتجاوز أزمة حتى تظهر لها أخرى.

وقد استند في ذلك إلى الإحصائيات الرسمية الصادرة عن منظمة الأوبك، مع الإشارة إلى أن هناك اختلافاً بسيطًا قد يظهر بين الأرقام حسب مصدرها، وهو أمر معتمد في قطاع النفط والطاقة، حيث لا تتحصر التناقضات في الأسواق فقط، بل تمتد إلى ميدان الأرقام والإعلام. كما تم اعتماد إحصائيات سابقة لأزمة كوفيد-19، نظرًا لاعتبار أن تأثير هذه الأزمة كان ظرفيًا وسينتهي بانتهائهما، وبالتالي لا يمكن الاستناد إليها في تحليل طويل المدى. ومن بين أبرز الأحداث التي تشكل تهديدًا حقيقيًا على استمرار المنظمة، هناك عوامل قديمة مستمرة وأخرى جديدة ظهرت مؤخرًا، وتتمثل أهمها في الآتي:<sup>1</sup>

#### **أولاً: انسحاب بعض الأعضاء من المنظمة - حالة قطر نموذجًا**

شهدت الأوبك، خاصةً منذ التسعينيات، انسحابات أو تجميد عضوية من طرف بعض الدول الأعضاء. فوفقاً للمادة 8 من النظام الأساسي للمنظمة، يحق لأي دولة ترغب في الانسحاب إخبار الأمانة العامة، ويصبح الانسحاب ساري المفعول في بداية السنة التي تلي استلام المؤتمر قرار الانسحاب، كما هو الحال في الحالات التالية:

قامت الإكوادور بتجميد عضويتها عام 1992، ثم عادت عام 2007، لكنها قررت الانسحاب النهائي اعتباراً من 1 جانفي 2020.

انسحب الغابون سنة 1995، ثم عاد إلى المنظمة عام 2016.

قامت إندونيسيا بتجميد عضويتها عام 2009، ثم أعادت تفعيلها في جانفي 2016، لكنها جمدتها مجدداً في نوفمبر من نفس السنة.

وغالباً ما تعود أسباب هذه الانسحابات إلى عوامل اقتصادية محضة، ترتبط بقدرة هذه الدول على التصدير أو بوضعها الداخلي، دون علاقة بالسياسات الجيوسياسية. فمثلاً، إندونيسيا دخلت مرحلة ما بعد النفط، وأصبحت دولة

<sup>1</sup> محمد كريم خير، مستقبل منظمة الأوبك في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية الدولية الراهنة، المجلة السياسية العالمية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 165.

## **الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط**

مستهلكة أكثر منها مصدرة، مما أفقدتها المبرر للبقاء في المنظمة، بل ويعود انسحابها دليلاً على تحررها من منطق الدولة الريعية، وهو ما لم تتحقق فيه باقي الدول.

### **ثانياً: فقدان عضو تاريخي - قطر**

انسحبت قطر، التي كانت عضواً في أوبك منذ عام 1961 ولمدة 58 سنة، من المنظمة في يناير 2019، وهو حدث بارز أثر على المنظمة سياسياً ونفسياً أكثر من تأثيره الاقتصادي نظراً لإنماطها النفطي المحدود. تميز هذا الانسحاب بأنه أول مرة تفشل فيها أوبك في الحفاظ على وحدتها، ويُعتقد أن الخلافات السياسية، خصوصاً مع السعودية، كانت السبب الحقيقي وراء القرار، رغم إعلان قطر أن الانسحاب كان لأسباب فنية وتركيزها على تطوير صناعة الغاز.

آثار الانسحاب قلقاً داخل المنظمة وأعاد تسلیط الضوء على هيمنة السعودية داخل أوبك، مما أثار مخاوف من احتمال انسحاب دول أخرى في المستقبل. وأكد مندوب إيران تفهمه للقرار وانتقاد بعض الأعضاء للقرارات التي تتخذها السعودية وروسيا منفردة في اللجنة الوزارية دون التشاور. من جانب آخر، ربط مسؤول سعودي الانسحاب بتحالفات قطر مع إيران.

كما تزداد المخاوف من احتمال انسحاب فنزويلا، صاحبة أكبر احتياطي نفطي بالعالم، خاصة في حال وصول تيار يميني للحكم هناك.<sup>1</sup>

### **ثالثاً: الصراع بين السعودية وإيران - انقسام داخلي مزمن**

منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، تصاعد التوتر بين السعودية وإيران، وبلغ ذروته في مناسبات عدة مثل الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) التي دعمت فيها السعودية العراق، وحرب أسعار النفط في الثمانينات التي خالفت فيها السعودية قرارات أوبك بزيادة الإنتاج لضعف الاقتصاد الإيراني. تفاقم التوتر في 2016 بعد هجوم على السفارة السعودية في طهران وقطع العلاقات الدبلوماسية، وتواصل في صراعات إقليمية كالحرب في اليمن والنفوذ في العراق وسوريا ولبنان.

هذا الصراع أثر سلبياً على التعاون داخل أوبك، حيث تعقدت التفاهمات بشأن حصة الإنتاج وسياسات التسعيير بسبب تضارب المصالح، خصوصاً مع اتهام إيران للسعودية باستخدام المنظمة لخدمة أهدافها الجيوسياسية. كما زاد التحالف السعودي- الروسي في "أوبك+" من حدة الخلاف، إذ ترى إيران أن هذا التحالف

<sup>1</sup> محمد كريم خير، مرجع نفسه.

## **الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط**

يهيمن على قرارات المنظمة ويتجاهل مصالح الأعضاء الآخرين، خاصة الدول المتأثرة بالعقوبات مثل إيران وفنزويلا.

في المجمل، يشكل الصراع السعودي-الإيراني تهديداً لوحدة أوبك، ويعوق التوافق الداخلي، مما قد يؤدي إلى تفكك المنظمة أو فقدان تأثيرها في سوق النفط العالمية.<sup>1</sup>

### **رابعاً: تعدد مراكز القوى وتأثير ذلك على صنع القرار داخل أوبك**

نشأت أوبك كمجموعة دول مصدراً للنفط، لكنها تحولت عبر الزمن إلى كيان معقد يشهد تداخلاً لمصالح متباعدة بين أعضائه. ظهرت داخل المنظمة مجموعات فرعية ذات توجهات سياسية واقتصادية مختلفة، أبرزها الدول الخليجية بقيادة السعودية التي تميل إلى سياسات إنتاج محافظة للحفاظ على استقرار الأسعار، مقابل دول مثل إيران وفنزويلا التي تدعو غالباً لتقليل الإنتاج لرفع الأسعار بشكل حاد لتعزيز إيراداتها المتأثرة بالعقوبات والأزمات. كما توسيع أوبك لتشمل تعاوناً مع دول خارجها، وعلى رأسها روسيا، مما أدى إلى إنشاء تحالف "أوبك+" الذي أضاف أبعاداً سياسية واقتصادية جديدة، لكنه زاد من تعقيد صنع القرار نتيجة لتضارب مصالح الأعضاء والدول الشريكة.

إلى جانب ذلك، تواجه أوبك تحديات في التنسيق بسبب تفاوت قدرات الدول الإنتاجية والتكنولوجية، مما يصعب الالتزام الكامل بقرارات الإنتاج، وبؤثر على مصداقية المنظمة واستقرار السوق.

تجتمع هذه العوامل لجعل صنع القرار في أوبك معقداً ومشحوناً بالتحديات، مما يستدعي تطوير آليات تنسيق وحوكمة فعالة تضمن العدالة والشفافية وتحافظ على وحدة المنظمة وقدرتها على مواجهة تقلبات سوق النفط العالمية.

### **خامساً: تحول السوق النفطية من سوق المنتجين إلى سوق المستهلكين**

بعد تأسيس الوكالة الدولية للطاقة في عام 1974، قررت هذه المنظمة التي تضم الدول الصناعية المستهلكة للنفط تقليل هيمنة منظمة أوبك على السوق النفطية الدولية، من خلال اتخاذ عدة إجراءات كان في مقدمتها ترشيد استهلاك النفط، وزيادة كفاءة الطاقة، وإنشاء مخزون نفطي استراتيجي يمكنه مواجهة الأزمات النفطية. كما سعت هذه المنظمة إلى تنويع مصادر الإمداد للحد من الاعتماد على نفط دول أوبك، وخاصة النفط الشرقي وأسيطي. هذه الإجراءات أدت مع مرور الوقت إلى تراجع دور الدول المنتجة للنفط لصالح الدول المستهلكة التي

<sup>1</sup> محمد كريم خيدر، مرجع سابق، ص 166.

## **الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأولي ودورها في استقرار سوق النفط**

أصبح حجم طلبها هو العامل الرئيسي في تحديد السوق، خاصة مع زيادة المعروض النفطي العالمي في السنوات الأخيرة.

### **سادساً: منافسة الطاقات البديلة والمتعددة للنفط**

برزت منافسة قوية للطاقة النفطية من مصادر بديلة متعددة، لا سيما مع زيادة اكتشافات الغاز الطبيعي في مناطق متعددة مثل أستراليا ومنطقة شرق المتوسط. كما شهدت صادرات الغاز الطبيعي المسال ارتفاعاً ملحوظاً. بالإضافة إلى ذلك، اتجهت العديد من دول العالم إلى تبني سياسات طاقوية ترتكز على تطوير الطاقات المتعددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، خصوصاً في مجال إنتاج الكهرباء، مما يقلل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة.<sup>1</sup>

### **سابعاً: تزايد الوعي البيئي العالمي**

شهد العالم تصاعداً في الأصوات الداعية إلى تطوير وزيادة استخدام الطاقات النظيفة، في محاولة للخروج من الاعتماد على الوقود الأحفوري، خاصة النفط، الذي يساهم بشكل كبير في زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وبؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري.

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، ومنها بروتوكول كيوتو الذي دخل حيز التنفيذ عام 2005، من أهم الاتفاقيات التي تؤثر على التجارة النفطية العالمية. فقد فرض بروتوكول كيوتو معايير للدول لنقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، خاصة ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري، مما يتربّط عليه تقليل استهلاك النفط لصالح الطاقات النظيفة. وأظهرت دراسة أجرتها منظمة الأولي حول آثار تطبيق هذا البروتوكول أن استهلاك النفط وأسعاره، وعائداته ستتأثر سلباً نتيجة لذلك.

### **ثامناً: الذروة النفطية وزيادة الاستهلاك الداخلي لدى دول الأولي**

تشير العديد من الدراسات إلى تراجع احتياطيات بعض دول الأولي ووصولها إلى ذروتها النفطية، رغم إخفاء هذه المعلومات عن الرأي العام. كما يشكل تزايد الاستهلاك الداخلي للنفط في هذه الدول عاملاً يقلل من قدراتها التصديرية بشكل متزايد.

وفق تقرير شركة BP البريطانية عام 2006، من المتوقع أن يصل العالم إلى ذروة إنتاج النفط بعد أربعين عاماً، مع استثناء السعودية التي من المتوقع استمرار إنتاجها لفترة أطول. بينما تقديرات الوكالة الدولية للطاقة تشير إلى فترة أقل.

<sup>1</sup> محمد كريم خير، مرجع سابق، ص 169.

## الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط

### تاسعاً: طفرة النفط والغاز الصخري

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية لاعباً رئيسياً يؤثر على استقرار سوق النفط من خلال إنتاج النفط الصخري. حيث أصبحت الولايات المتحدة منذ عام 2014 تلبي ثلثي احتياجاتها النفطية من النفط المحلي، بعدها كانت قبل عشر سنوات تعتمد بشكل كبير على واردات النفط من الشرق الأوسط. وفي نوفمبر 2018، تجاوز إنتاجها النفطي حاجتها الفعلية. هذا التطور أنهى عصر تبعية الولايات المتحدة لنفط دول أوبك الشرق أوسطية، وأصبحت الولايات المتحدة أول منتج عالمي للنفط بفضل النفط الصخري.

ونتيجة لذلك، خرجت أسعار النفط من سيطرة منظمة أوبك، متوجهة إلى الانخفاض، في حين كان بمقدور أوبك سابقاً تقليص الإنتاج لرفع الأسعار. هذا الواقع دفع أوبك إلى البحث عن تحالفات مع منتجين خارج المنظمة لاستعادة التوازن في السوق.<sup>1</sup>

### عاشرًا: خطر حلول أوبك بالس محل منظمة الأوبك

يطرح اليوم سؤال مهم حول ما إذا كانت منظمة أوبك قد وقعت في نوع جديد من التبعية، تمثل في تبعيتها لدول نفطية خارج الأوبك، لا سيما روسيا.

بعد التحولات الأخيرة في سوق النفط، صار القرار النفطي محصوراً بين ثلاث قوى كبرى: روسيا وال Saudia من جهة (بصفتهما ثاني وثالث أكبر منتجي النفط عالمياً) والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى (كأكبر منتج ومستهلك).

في محاولة لتجاوز تراجع الأسعار وتحكم الدول المستهلكة في السوق، شكلت أوبك تحالفاً موسعاً يعرف بـ "أوبك بلس"، يشمل 14 عضواً من الأوبك و 11 دولة منتجة خارج المنظمة، وتمثل هذه المجموعة نحو 50% من الإنتاج العالمي للنفط، ما سمح باستعادة الأسعار إلى مستويات مقبولة عبر تخفيض الإنتاج.

لكن مصالح روسيا وال سعودية تختلف عن مصالح غالبية أعضاء أوبك، الذين يحتاجون لأسعار نفط مرتفعة، مثل فنزويلا والجزائر، اللتين تعتبران أن السعر المناسب هو حوالي 80 دولاراً للبرميل. بالمقابل، اعتبر الرئيس الروسي بوتين عام 2018 أن سعر 60 دولاراً كافٍ، في ظل الضغوط الأمريكية على روسيا وال سعودية. كما ترى السعودية أن سعر 60 دولاراً مناسب لحجم إنتاجها، ويسمح لها بتمويل جهودها العسكرية في اليمن، كما أنها لا ترغب في فقدان حصتها السوقية لصالح النفط الصخري إذا ارتفعت الأسعار بشكل كبير.

<sup>1</sup> محمد كريم خيدر، مرجع سابق، ص 170.

## **الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط**

الأوضاع داخل المنظمة تعكس خلافات وانقسامات، حيث يتساءل بعض الأعضاء من هيمنة السعودية على القرار النفطي عبر التنسيق مع روسيا وتجاوز الأعضاء الآخرين، كما حدث في سبتمبر 2018 عندما قررت السعودية وروسيا رفع الإنتاج بناءً على طلب الرئيس الأمريكي ترمب، ما أدى إلى انخفاض الأسعار من 85 دولاراً إلى 50 دولاراً.

### **الحادي عشر: تأثير القضايا الاستراتيجية المستجدة على المنظمة**

منذ تأسيس منظمة أوبك، شهدت المنظمة تنافساً وصراعات دبلوماسية بين أعضائها، سواء فيما يتعلق بالقضايا النفطية أو بالمصالح الاستراتيجية الإقليمية لبعض الدول الأعضاء.

رغم ذلك، تمكنت المنظمة عادةً من تجاوز هذه الخلافات وتغليل المصالح المشتركة التي جمعت الأعضاء. فإيران، على سبيل المثال، لم تقرر الانسحاب رغم الهيمنة السعودية، لمنع من توسيع السيطرة السعودية وحصارها النفطي.

اليوم، تتصاعد وتزداد حدة الصراعات، خاصةً بين منتجين كبار داخل المنظمة مثل السعودية وإيران، في مناطق مثل لبنان، سوريا، واليمن، وكذلك في ملف البرنامج النووي الإيراني.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> محمد كريم خيدر، مرجع سابق، ص 171-172.

## الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الأوبك ودورها في استقرار سوق النفط

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تبيّن أن منظمة الأوبك تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر بشكل مباشر على قدرتها في التحكم بأسعار النفط وضمان استقرار الأسواق العالمية. فقد أصبحت المنظمة أمام واقع جديد يتمثل في تصاعد المنافسة من قبل الدول غير الأعضاء، لا سيما الولايات المتحدة التي شهدت طفرة في إنتاج النفط الصخري، روسيا التي أصبحت فاعلاً أساسياً في السوق العالمية. كما أن تنامي الاهتمام العالمي بالطاقات البديلة والمتعددة يشكل تهديداً مستقبلياً لمكانة النفط كمصدر رئيسي للطاقة، وهو ما يدفع الأوبك إلى ضرورة مراجعة استراتيجياتها طويلة المدى.

رغم هذه التحديات، أظهرت الأوبك مرونة في مواجهة أزمات تقلبات الأسعار من خلال تبني آليات للتعاون مع دول من خارج المنظمة (تحالف أوبك+)، وتطبيق سياسات إنتاجية مدروسة تهدف إلى امتصاص الصدمات السوقية. كما أن قدرة المنظمة على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، ومتابعة المؤشرات المؤثرة على العرض والطلب، تظل عوامل حاسمة في بقائها كعنصر فاعل في السوق الطاقوي العالمي. وعليه، فإن مستقبل الأوبك مرهون بمدى قدرتها على مواكبة المتغيرات والاستمرار في لعب دور محوري في ضبط واستقرار أسواق النفط.



الخاتمة

**الخاتمة:**

إن منظمة الأوبك تلعب دوراً حيوياً و استراتيجياً في ضبط أسواق النفط العالمية و تنظيمها. فقد تمكنت الأوبك عبر سياساتها التنسيقية، ولا سيما من خلال تحديد حصص الإنتاج بين الدول الأعضاء، من تحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب، ما ساعد على استقرار أسعار النفط و تقليل التقلبات الحادة التي لطالما أثرت سلباً على الاقتصاد العالمي، حيث أن في عام 2016 تعاونت الأوبك مع دول غير أعضاء مثل روسيا ضمن اتفاق خفض الإنتاج الذي أدى إلى ارتفاع سعر برميل النفط من أقل من 30 دولاراً إلى أكثر من 50 دولاراً في غضون عام، مما ساعد على استقرار أسواق النفط بعد فترة من الانهيار الكبير في الأسعار. هذه الاستقرارية السعرية لا تتعكس فقط على أسواق الطاقة، بل تلعب دوراً مهماً في استقرار الاقتصادات الوطنية للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، إذ تقلل من مخاطر الصدمات النفطية التي يمكن أن تهدد النمو الاقتصادي والاستثمارات في القطاعات المختلفة. تشير الإحصائيات إلى أن الدول الأعضاء في الأوبك تستمد حوالي 40% من إيراداتها الحكومية من عائدات النفط، مما يجعل استقرار الأسعار أمراً حيوياً لميزانياتها الوطنية. كما بربرت الأوبك كمنظمة ذات تأثير جيوسياسي قوي، إذ تملك القدرة على التأثير في السياسات الاقتصادية والمالية الدولية من خلال أدواتها في التحكم بالإنتاج، الأمر الذي يجعلها لاعباً رئيسياً في خريطة الطاقة العالمية. غير أن التحديات التي تواجه الأوبك مثل التناقض المتتصاعد مع مصادر الطاقة المتجدد، والتغيرات في الطلب العالمي بسبب الأزمات مثل جائحة كورونا في 2020، تظهر الحاجة إلى تطوير استراتيجيات أكثر مرونة وابتكاراً لضمان استمرار تأثيرها الإيجابي. إن الأوبك تبقى عنصراً أساسياً في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وهو ما يسهم بدوره في دعم الاستقرار الاقتصادي العالمي و يبرز أهمية التنسيق الدولي بين الدول المنتجة للطاقة.

**أولاً: نتائج الدراسة****أ-نتائج النظرية**

- الأوبك منظمة حكومية دولية أنشئت لحماية مصالح الدول المنتجة للنفط.
- تهدف إلى تحقيق استقرار أسعار النفط والتوازن بين العرض والطلب.
- تعتمد على نظام الحصص الإنتاجية كأداة أساسية في التدخل بالسوق.
- نجحت في التأثير بأسعار النفط في فترات تاريخية حساسة (مثل 1973 و 2008).
- تسعى لتقليل الاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات والتحكم في مواردها.
- تواجه صعوبات في التنسيق بين مصالح الدول الأعضاء.
- تعتبر أداة استراتيجية لتحقيق الأمن الطاقوي للدول الأعضاء.

- تتأثر قراراتها بعوامل سياسية واقتصادية عالمية.
- تلعب دوراً بارزاً في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تتطور باستمرار في آليات عملها لمواكبة التحولات في سوق الطاقة.

### **بـ النتائج التطبيقية:**

- ❖ تبرز الأوبك كفاعل رئيسي في استقرار الأسعار خاصة أثناء الأزمات (كورونا-19 مثلاً).
- ❖ تظهر محدودية تأثيرها عندما لا يلتزم الأعضاء بالحصص الإنتاجية المتفق عليها.
- ❖ تتعاون أحياناً مع دول غير أعضاء (مثل روسيا) تحت إطار "أوبك+" لتعزيز الفعالية.
- ❖ قراراتها تؤثر مباشرة على أسعار النفط العالمية، وعلى اقتصادات الدول المستهلكة والمنتجة.
- ❖ تواجه منافسة متزايدة من منتجين خارج الأوبك، لا سيما منتجي النفط الصخري.
- ❖ مرونة الطلب والعرض تحدّ من قدرتها على التحكم المطلق في السوق.
- ❖ تستجيب لتقلبات السوق بسرعة أكبر من الماضي من خلال اجتماعات طارئة وتعديلات آنية.
- ❖ التحول نحو الطاقات المتتجدة يشكل تحدياً استراتيجياً على المدى البعيد.
- ❖ تسعى حالياً لتحقيق توازن بين الحفاظ على حصتها السوقية وضمان سعر مريح للبرميل.
- ❖ رغم التحديات، تظل الأوبك فاعلاً لا يمكن تجاوزه في سوق الطاقة العالمي.

### **ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات**

لتحليل صحة الفرضيات المقترحة استناداً إلى نتائج الفصل الثاني، يمكن التقييم كما يلي:

#### **أـ الفرضية العامة:**

تلعب منظمة الأوبك دوراً محورياً في التأثير على أسعار النفط العالمية من خلال سياساتها الإنتاجية والتسعيرية. نتائج الفصل الثاني تؤكد أن الأوبك تمارس تأثيراً واضحاً على أسعار النفط عبر تحديد حصة الإنتاج وسياسات التسعير، ما يدعم هذه الفرضية. حيث تظهر بيانات وتقارير منظمة الأوبك كيف تؤثر قراراتها في مستويات العرض، مما يعكس مباشرة على الأسعار العالمية.

#### **بـ الفرضيات الفرعية:**

1. تسهم آليات الأوبك في ضبط التوازن بين العرض والطلب في السوق النفطي العالمي.  
نتائج الدراسة تدعم هذه الفرضية، إذ بيّنت أن الأوبك تستخدم أدوات متعددة مثل تحديد الحصص الإنتاجية والتعاون مع دول غير أعضاء للمحافظة على توازن السوق وتقليل تقلبات الأسعار.
2. تمكنت الأوبك من إعادة الاستقرار النسبي لأسوق النفط خلال الأزمات العالمية.

تشير النتائج إلى أن الأوبك لعبت دوراً فعّالاً في استعادة الاستقرار في فترات الأزمات من خلال تعديل الإنتاج وتتنسق السياسات مع الأطراف الأخرى، رغم وجود تحديات متزايدة بسبب عوامل خارجية مثل التغيرات الجيوسياسية وتطورات الطاقة البديلة.

### ثالثاً: الاقتراحات والتوصيات

- تعزيز الالتزام الداخلي بين الدول الأعضاء بقرارات الإنتاج لتفادي تقلبات السوق وفقدان المصداقية.
- توسيع إطار "أوبك+" من خلال تعزيز الشراكة مع الدول غير الأعضاء لتحقيق تأثير أكبر في السوق العالمي.
- تحسين آليات مراقبة السوق والاعتماد على أدوات تحليل متقدمة لاتخاذ قرارات دقيقة وسريعة.
- تبني استراتيجية استباقية للتعامل مع التحولات الكبرى مثل الطلب المتراجع والطاقة البديلة.
- الاستثمار في التكنولوجيا والبيئة لدعم التحول نحو طاقة نظيفة والحفاظ على الدور المحوري للمنظمة.
- تعزيز الشفافية الإعلامية في قرارات الأوبك لتقليل المضاربات وتحسين ثقة الأسواق.
- تنويع اقتصاديات الدول الأعضاء لتقليل الاعتماد الكلي على صادرات النفط.
- تفعيل صندوق استقرار الأسعار بين الدول الأعضاء لمواجهة صدمات الأسعار.
- التركيز على أمن الطاقة العالمي من خلال لعب دور الوسيط بين المنتجين والمستهلكين.
- إعادة هيكلة داخلية مستمرة لمواكبة التحديات الجيوسياسية والتكنولوجية في قطاع الطاقة.

### رابعاً: أفاق الدراسة

- دور منظمة الأوبك في ضبط أسعار النفط العالمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي
- تأثير سياسات إنتاج منظمة الأوبك على سوق النفط العالمي في ظل الأزمات الاقتصادية
- تحليل أثر قرارات الأوبك على العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط
- دور الأوبك في مواجهة تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد العالمي
- استراتيجيات منظمة الأوبك في التحكم بالإنتاج وتأثيرها على التوازن بين العرض والطلب

المراجع

### أولاً: الكتب:

1. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006.
2. خالد بن المنصور العقيل، قضايا بترولية دولية، خوارزمي العلمية، جدة، السعودية، 2003.
3. سراج حسين أبو زيد، التحكيم في عقود البترول، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
4. سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة، الطبعة الثامنة، خوارزم العلمية، السعودية، 2014.
5. ضياء مجید الموسوى، أزمة البترول، المدرسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990.
6. عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة (تحرير: د.وليد خدوري)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.
7. لahirir (جان): النفط كمصدر للطاقة حقائق الحاضر واحتمالات المستقبل، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
8. محمد طلعت الغنيمي، البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.
9. محمد مغربي: السيادة الدائمة على مصادر النفط، ط1، بيروت، دار الطليعة، 1973.
10. محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام وثائق ومعاهدات دولية، عمان، مطبعة دار الشعب، 1978.
11. موسى غانم، فاطمة فالح أحمد، أخلاقيات التفاوض في المنهج الإسلامي، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008.

### ثانياً: المذكرات

1. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2013.
2. حسن عطيه الله، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية، دراسة للفنون الدول للتنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1987.
3. سالم بوغراة، السياسة التسعيرية لمنظمة أوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.
4. سيف الدين بوزاهر، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية اختبار العمدة الهولندية - حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

5. قويدري قوشيج بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكمية في الجزائر، رسالة ماجستير، الشلف، 2009/2008.
6. مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
7. مقدم عبيرات ومحمد كريم خيدر، جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004.

### ثالثاً: مقالات علمية وأكاديمية:

1. أسواق النفط العالمية، تقرير المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السابع والخمسون، 2005.
2. أشرف محمود علي محمود، منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط [أوبك] ودورهما البارز في مجال السياسة النفطية، المجلة القانونية مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، دس.
3. جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدى الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، العدد التاسع المجلد الأول، جوان 2016.
4. حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، مصر، مطبع الأهرام التجارية، أبريل 2006.
5. كولن كامبل وآخرون، نهاية عصر النفط، عالم المعرفة (ترجمة: د. عدنان عباس علي)، عدد 307، مطبع السياسة، الكويت، سبتمبر 2004.
6. محمد كريم خيدر، مستقبل منظمة الأوبك في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية الدولية الراهنة، المجلة السياسية العالمية، المجلد 05، العدد 02، 2021.

### رابعاً: جرائد وصحف:

1. شجاع (البقمي)، حجم استهلاك النفط العالمي يصل إلى 105 مليون برميل يومياً بحلول عام 2035، جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 12513، السعودية، الرياض، 2 مارس 2013.
2. فهد الثنيان، توقعات بمواصلة نمو قطاع النفط والغاز في المنطقة رغم التطورات العالمية، جريدة الرياض الاقتصادي، العدد 16497، السعودية، 24 أغسطس 2013.

### خامساً: مواقع إلكترونية:

- [، تاريخ 12/11/2012، [www.aljazeera.net/ebusiness](http://www.aljazeera.net/ebusiness)] (<http://www.aljazeera.net/ebusiness>)  
الإطلاع 2025/03/19 ، [، تاريخ 03/12/2014،] ([www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures))  
الإطلاع 2025/02/15  
Daryl Worthington, OPEC and the 1979 Oil Shock, dec 15, 2014, vue le 10/04/2025,  
(available sur [www.newhistorian.com]) (<http://www.newhistorian.com>)  
, Fr: [wikipedia.org/wiki/organisation\\_des\\_pays\\_exportateurs\\_de\\_pétrole](https://wikipedia.org/wiki/organisation_des_pays_exportateurs_de_pétrole)  
10h00، 15/02/2014  
أحمد عمار، وحدة الأبحاث الطاقة، أكثر الدول توليداً للطاقة الشمسية حسب نصيب الفرد، دولة عربية الثانية  
عالمياً، [، تاريخ الإطلاع 2025/04/20،] (<https://attaqa.net/2025/04/20>)  
2025/04/30  
أويك، مشكلات السوق ليست مهمتنا وحدها، مقال منشور في الموقع الإلكتروني الاقتصادي على موقع  
[، تاريخ 2018،] (<http://www.albawaba.com/ar/789752>، [www.albawaba.com/ar/789752](http://www.albawaba.com/ar/789752))  
الإطلاع: 2025/04/31  
الدول الأكثر استهلاكاً للنفط في العالم، aviation-arab.net/showthread.php?t=2753، تاريخ الإطلاع:  
. 2025/04/10